

Apr 5th

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 اِنَّ اللَّهَ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ

ترجمہ کتاب الحاشیہ لاسریرہ لایزالہ من المذللین بری نریہ ہا علی الذوالاربعین
 حاشیہ الہدیۃ لایمانی ولسان الفتیۃ فی شفا فی الرقائے و ہر مستحق لہ قائل الہدیۃ

بستان الافکار

مجلد اول

من النہایہ

ایمانتہ الفخریۃ لایمانی ولسان الفتیۃ لایزالہ من المذللین بری نریہ ہا علی الذوالاربعین
 حاشیہ الہدیۃ لایمانی ولسان الفتیۃ لایزالہ من المذللین بری نریہ ہا علی الذوالاربعین

فی اربعین من الذوالاربعین
 فی اربعین من الذوالاربعین

فهرس الجلد الرابع من نتائج الأحكام كملت فتح القدير

مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة
كتاب الشفقة -	٢	فصل في الدعوى والاختلاف والتعريف	١١٤	فصل في جنابة المدبر وادام الولد -	٢٣٨
باب طلب الشفقة واكتسب فيها -	١	كتاب الاشارة -	١٢٢	باب فصل لعبد المدبر والعبد الجنائية في	٢٣٩
فصل في الاختلاف -	١٣	فصل في طع العسير -	١٢٥	باب الفصل -	٢٤١
فصل فيما يوزن بالشفقة -	١٤	كتاب العسير -	١٣٤	كتاب المعامل -	٢٤١
فصل -	١٥	فصل في الجراح -	١٣٤	كتاب الوصايا -	٢٥٤
باب اجب في الشفقة والاجب -	١٩	فصل في الرمي -	١٣٨	باب في سنة الوصية الجوز من ذلك ما يجب	٢٥٤
باب بطلان الشفقة -	٢٠	كتاب الرمي -	١٣٨	منه وما كان بدو ما عت -	٢٥٤
فصل -	٢٦	باب في جنابة المدبر والاختلاف في المالكية	١٥٣	باب الوصية بثلث المال -	٢٥٤
مسائل متفرقة -	٢٦	فصل -	١٥٩	فصل في اعتبار ما لا يوجب -	٢٥٥
كتاب التمسك -	٢٦	باب الرمي الذي لا يوجب على المدبر -	١٥٩	باب العتق في مرض الموت -	٢٦٢
فصل فيما يقيم ولا يقيم -	٢٦	باب التوفيق في الرمي الجنائية عليه وجنابة	١٦١	فصل -	٢٦٤
فصل في كيفية التمسك -	٢٦	على غيره -	١٦١	باب الوصية -	٢٦٤
باب دعوى القاطن في القسمة والاستحقاق	٢٦	فصل -	١٦٢	باب الوصية بالسكنى والتمتع والشفقة -	٢٦٥
فصل -	٢٨	كتاب الجنائيات -	١٦٥	باب وصية الزمي -	٢٦٤
فصل في المداية -	٢٨	باب ما يوجب القصاص ما لا يوجب -	١٦٥	باب الوصية بما يمكنه -	٢٦٥
كتاب الزارية -	٢٨	فصل -	١٦٥	فصل في الشهادة -	٢٦٥
كتاب المساقاة -	٥٠	باب القصاص فيما دون النفس -	١٦٦	كتاب الخشنة -	٢٦٥
كتاب الذبائح -	٥٣	فصل -	١٦٦	فصل في بيان -	٢٦٥
فصل فيما يحمل كلاً ولا يحمل -	٥٩	فصل -	١٦٦	فصل في حكماء -	٢٦٥
كتاب الاشارة -	٦١	باب الشهادة -	١٦٦	مسائل متفرقة -	٢٦٥
كتاب اذكر بيت -	٦٠	باب في اعتبار ما لا يقتل -	٢٠١	خاتمة المطبع -	٢٦٦
فصل في الاكل والشرب	٦٠	كتاب الدييات -	٢٠٢		
فصل في اللبس -	٨١	فصل في ما دون النفس -	٢٠٦		
فصل في الرمي والنظر والمس -	٨٥	فصل في الشهادة -	٢٠٦		
فصل في الاستبراء وغيره -	٩٥	فصل -	٢٠٩		
فصل في البيع -	١٠٥	فصل في الجنين -	٢١٣		
مسائل متفرقة -	١١١	باب في حكم الرجل في الطريق -	٢١٤		
كتاب احياء الموتى -	١١٢	فصل في ما كان المأكل -	٢١٤		
فصول في مسائل الشرب -	١١٤	باب جنابة البيت والجنابة عليها -	٢١٤		
فصل في المياه -	١١٤	باب جنابة المحكوم وجنابة عليه -	٢١٤		
فصل في كرم الانهار -	١١٤	فصل -	٢١٤		

محمد و فصلی بنحو اطر و بیام قاطر ارباب الباب منجی بسا که حضرت کتب موجوده کا فتنه اندوده اخبار کا چندین روزہ دستهای جدا گانه پیوسته
است تهای تیر و گذر شایب و وقت چرمین می نماید که اسامی بعضی کتب و بیست و هجده از تفرد و اصول و تفسیر و کلام و حدیث که کناسبت تمام
برای کتاب داشت بنیاد اطلاع علماء و فضلا و شائقین باین علم و کلام و احادیث موجود در این کتاب از روی فحش باشد نقل نموده میشود و کان انیسیت

<p>تفسیر معنی تمام کمال تفسیر سوره فاتحه رموز القرآن فضائل القرآن تفسیر القدر فی تحریر الانوار میزان الفتاوی</p>	<p>نور الدلایہ ترجمہ اردو شرح وقایہ ترجمہ اردو مکتبہ الوقاف بیچ ایچ سسی بنیاد اشور فتاویٰ امیرات رسالہ فرائض مسکات مستقین عمدہ الدین اعتد فی مسائل الزکات مذکورہ اشید اکمل العبدین موضع الحق ہزار ستارہ شرح حمیدی رسالہ کلید باب الحج سراج الکبری فضائل اشد و دالایام حیات النعمہ نشان الفردوس</p>	<p>کتب فقہ عربی و اصول فقہ فتاویٰ عالمگیری تمام و کمال شرع دیباچہ شریعت شریعت ہدایہ شریعت کتب شریعت مذہب اہل شریعت در بلاد ہند دیانہ انوار مکی - پور بندہ مختصر الوقایہ جامع الرموز شرح وقایہ محشی ہر اشاعت شرح وقایہ مطبوعی فتاویٰ مکتبہ الوقاف عربی فرائض شریعت شرح سہامیہ نور الانوار تہ الوقاف مجموعہ متعین و متعین و کتب مطبوعی شرح اسلام حاشیہ مطبوع لا خسر و حاشیہ مطبوع فتاویٰ شریعت دیباچہ محشی ہر اشاعت معنی شرح دیباچہ تمام کمال کتب فقہ فارسی اردو</p>
<p>کتب احادیث و اوراد تسلطانی تفسیر ہر معنی مجاہد کمال صحیح مسلم بن ہادی شریعت شرح حصص حصین جہاد و ہر بنی شرح سفر الحجاب تفسیر الدیبا تحفۃ الاختیار ترجمہ شریعت الانوار سنن ابی داؤد اوراد و تفسیر ہندی سید الاراد ترجمہ جہاد و ہر بنی ترجمہ تفسیر دیباچہ تمام کمال مباحث الدلایہ ترجمہ عرفان المعانی کیمیای سادات اکسیر دلیات ترجمہ کیمیای سعادت شرح شریعت شریعت تصنیف مولانا بحر العلوم انوار محمدی تحقیق الانساب</p>	<p>کتب تفسیر و تفسیر آرائی تفسیر کلمات خلاصۃ الکلمات ہدایہ شریعت تفسیر القرآن تفسیر طبری - در سراج المنیر ہدایہ شریعت جلالین جواب اہل ان ترجمہ مجموعہ زینت القاری تفسیر سوره یوسف منظوم تفسیر نزاد الاخرت</p>	<p>ترجمہ اردو مکتبہ ہر چارچند حقیقۃ الصوفیہ سبب الایمان فتاویٰ ہر ہند تمام و کمال الابادہ سند فارسی کشف الحاجات معنی الابد اردو ذائق العارفین ترجمہ اخبار العلوم کمال شرع وقایہ فارسی</p>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ فَلْيَكُنْ

توطيع الكتاب لما شئت لاسر لجلال من الملائكة الذي يرى نبيهم ما على الانوار والرجل
 المعطيات الهداية كما في لسان الله من حيث يتبع مقتضى الرواية وليس بمسجل لمقتضى الهداية

بستان الافكار في شرح الحاشية مع الهداية

المعاني الخفية في الامم اهل اسرار القضاة على الملوك والارواح في عسكر ما وفتية الملوك في المفاصل والدين الامم
 الا في القضاة في ذلك الله عز وجل في الامم اهل اسرار القضاة على الملوك والارواح في عسكر ما وفتية الملوك في المفاصل والدين الامم

فِي الْمَوَاقِفِ الْمَطَاوِرِ رَوَا لِنُفُوسِ الْكَاشِفِ لَوَا لَكُنْ
 فِي أَرْبَعِ بَيْنِ الْأَرْبَعِ الْمَغْنَى شَيْءٌ مَعْنَى فِي الْمَغْنَى

[illegible]

وقوله عليه السلام جار الدار احق بالدار من يتنظر له وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا ونقوله عليه السلام جار احق
 بسبقه قيل يا رسول الله ما سبقه قال شفيعته ويحوى الجار احق بشفعته وقال الشافعي ما لا شفيعه
 بالجار لقوله عليه السلام الشفعة فيما لا يقسم فاذا وقعت المحدث وصرفت الطرق فلا شفعة
 ولا حق للشفعة معدول به عن سبق القياس لما فيه من قلاك الحال على الغي من غير ضرورة
 وشيخنا في رد على السلام الاثر من قرئ في ربه وما قد قيل على الشفيع في الاموال والخصا كالماتى كان عينا في اعادة العكر كالماتى
 على ما قالوا فاشق اخذ احق الشفيع من غير الشريك وهو من الشفيع في الشفيع على ان الجواب قال صاحب الغاية بعد ذكر الحديث المذكور في شفيع
 والشفيع للشريك اذا كانت الدار مشتركة فمناجاة الشريك في القسمة اما اذا لم يجز في الشريك الاخر في الشفيع ولا في نفس الشريك
 فشفيعه لا شفيعه حتى اقره من الفضل على قوله اما اذا لم يجز في الشريك فمناجاة الشريك في القسمة اما اذا لم يجز في الشريك الاخر في الشفيع ولا في نفس الشريك
 بعد ذلك الاموال والخصا هي التي اقول كل من على حصة وتوجيه ساطعا اما الاول فلان قول صاحب الغاية وما اذا لم يجز في الشريك فمناجاة الشريك في القسمة
 في تفسير معنى الحديث المذكور حتى يقر عليه ان يقال هذا قوله في قسم الصفه ونحوه لا لقول به بل هو كلامه في ذلك الطريق الاستعداد بيا للوقوف
 واما الثاني فلان كانت الاموال والخصا هي التي اقول كل من على حصة وتوجيه ساطعا اما الاول فلان قول صاحب الغاية وما اذا لم يجز في الشريك فمناجاة الشريك في القسمة
 غير شريك له بقا شريك له ان يكون جبر عليه لان قوله عليه السلام جار الدار احق بالدار من يتنظر له وان كان غائبا اذا كان طريقهما
 واحدا هي جار الدار احق بالدار من يتنظر له وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا ونقوله عليه السلام جار احق بالدار من يتنظر له وان كان غائبا اذا كان
 اهل احق من قرئ في ربه وما قد قيل على الشفيع في الاموال والخصا كالماتى كان عينا في اعادة العكر كالماتى على ما قالوا فاشق اخذ احق الشفيع من غير الشريك
 سببا حتى قال في الغاية في رواية الاسر يتنظر له اذا كان غائبا عما قال في الاسر فان قيل المادى احق بهما ضاع في البيع الا يرى ان الشفيع
 بالانفصال اذا كان غائبا فانما ان الشفيع على الشفيع وهو صاحب بالاطلاق فيكون احق بهما قبل البيع وبعد وقوله في تفسيره في الشفيع في الشفيع
 ولان اى من عمرو بن العرفه بن ابي بن النعمان على الشفيع في الشفيع وهو صاحب بالاطلاق فيكون احق بهما قبل البيع وبعد وقوله في تفسيره في الشفيع في الشفيع
 فيما سئل ذلك السائل على ان الشفيع في الشفيع وهو صاحب بالاطلاق فيكون احق بهما قبل البيع وبعد وقوله في تفسيره في الشفيع في الشفيع
 حتى كلامه في قوله المذكور في كثير من نسخ المداية ان كان غائبا بدون الواو الذي ذكر في حاشيته ذلك اما ايضا فليكن احق
 فيمنع لا ينفذ ان كمن ان وصاية على المتبادر ان يكون شرطه في بيعه رعاية الاسر حيث وقع فيها اذا كان غائبا فليكن احق بهما قبل البيع وبعد
 اذا لم يكن غائبا يتنظر له بالاطلاق الاولى والى الرواية بالاولى والى الاخر وقوم في الشرع خلاصه وفيها ايضا ان حتى قوله يتنظر له وان كان
 غائبا على ابي بن النعمان ان يكون على شفيعته وان غاب ولو كان على شفيعته حال فليكن على شفيعته حال فليكن على شفيعته حال فليكن على شفيعته حال فليكن على شفيعته حال
 على معناه الاصلى وهو المتوفى في سنة وكان احق يتنظر له اذا كان غائبا فليكن احق بهما قبل البيع وبعد وقوله في تفسيره في الشفيع في الشفيع
 ويخرج شفيعته مع ضمان الانفصال لان ان كان غائبا فليكن احق بهما قبل البيع وبعد وقوله في تفسيره في الشفيع في الشفيع
 لا شفيعه لولا ان قوله عليه السلام الشفيع فيما لا يقسم فاذا وقعت المحدث وصرفت الطرق فلا شفيعه قال صاحب الغاية وجبات لال بالامام ليس لقوله
 عليه السلام الاثر من قرئ في ربه وما قد قيل على الشفيع في الاموال والخصا كالماتى كان عينا في اعادة العكر كالماتى على ما قالوا فاشق اخذ احق الشفيع من غير الشريك
 فشفيعه لا شفيعه حتى اقره من الفضل على قوله اما اذا لم يجز في الشريك فمناجاة الشريك في القسمة اما اذا لم يجز في الشريك الاخر في الشفيع ولا في نفس الشريك
 بعد ذلك الاموال والخصا هي التي اقول كل من على حصة وتوجيه ساطعا اما الاول فلان قول صاحب الغاية وما اذا لم يجز في الشريك فمناجاة الشريك في القسمة
 في تفسير معنى الحديث المذكور حتى يقر عليه ان يقال هذا قوله في قسم الصفه ونحوه لا لقول به بل هو كلامه في ذلك الطريق الاستعداد بيا للوقوف
 واما الثاني فلان كانت الاموال والخصا هي التي اقول كل من على حصة وتوجيه ساطعا اما الاول فلان قول صاحب الغاية وما اذا لم يجز في الشريك فمناجاة الشريك في القسمة
 غير شريك له بقا شريك له ان يكون جبر عليه لان قوله عليه السلام جار الدار احق بالدار من يتنظر له وان كان غائبا اذا كان طريقهما
 واحدا هي جار الدار احق بالدار من يتنظر له وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا ونقوله عليه السلام جار احق بالدار من يتنظر له وان كان غائبا اذا كان
 اهل احق من قرئ في ربه وما قد قيل على الشفيع في الاموال والخصا كالماتى كان عينا في اعادة العكر كالماتى على ما قالوا فاشق اخذ احق الشفيع من غير الشريك
 سببا حتى قال في الغاية في رواية الاسر يتنظر له اذا كان غائبا عما قال في الاسر فان قيل المادى احق بهما ضاع في البيع الا يرى ان الشفيع
 بالانفصال اذا كان غائبا فانما ان الشفيع على الشفيع وهو صاحب بالاطلاق فيكون احق بهما قبل البيع وبعد وقوله في تفسيره في الشفيع في الشفيع
 ولان اى من عمرو بن العرفه بن ابي بن النعمان على الشفيع في الشفيع وهو صاحب بالاطلاق فيكون احق بهما قبل البيع وبعد وقوله في تفسيره في الشفيع في الشفيع
 فيما سئل ذلك السائل على ان الشفيع في الشفيع وهو صاحب بالاطلاق فيكون احق بهما قبل البيع وبعد وقوله في تفسيره في الشفيع في الشفيع
 حتى كلامه في قوله المذكور في كثير من نسخ المداية ان كان غائبا بدون الواو الذي ذكر في حاشيته ذلك اما ايضا فليكن احق
 فيمنع لا ينفذ ان كمن ان وصاية على المتبادر ان يكون شرطه في بيعه رعاية الاسر حيث وقع فيها اذا كان غائبا فليكن احق بهما قبل البيع وبعد
 اذا لم يكن غائبا يتنظر له بالاطلاق الاولى والى الرواية بالاولى والى الاخر وقوم في الشرع خلاصه وفيها ايضا ان حتى قوله يتنظر له وان كان
 غائبا على ابي بن النعمان ان يكون على شفيعته وان غاب ولو كان على شفيعته حال فليكن على شفيعته حال فليكن على شفيعته حال فليكن على شفيعته حال
 على معناه الاصلى وهو المتوفى في سنة وكان احق يتنظر له اذا كان غائبا فليكن احق بهما قبل البيع وبعد وقوله في تفسيره في الشفيع في الشفيع
 ويخرج شفيعته مع ضمان الانفصال لان ان كان غائبا فليكن احق بهما قبل البيع وبعد وقوله في تفسيره في الشفيع في الشفيع

نحوه

نحوه

ادخل

نحوه

نحوه

وقد ورد الشرع ببيع خياله فيقسمه هذا ليس في معناه لان مؤبقة القسمة لزومه في الاصل دون الفرع ولاننا وجدنا
ولان ملكه متصل بملك الذخيل اتصال تاميد وقرا فيثبت له حق الشفعة عند وجوده بعد اذ
بالمال اعتبارا بموجب الشرع وهذا لان الاتصال على هذه الصفة انما انتصب سببا فيه

لن فخره انما هو مادة المضاد على ما عرف وقطع هذه المادة بطلب الاصيل اول
فان قيل كيف يكون حق الشفعة في البيع مقسما فاما ما روي عن كل مناسا لملك اشقي اقول فيجوز ان اشترى قولا فاشفعه فيقول له اشركني
حق البيع وانما حق كل مناسا من كل مناسا لملك فقط مقسوما لان لا يثبت فيه شفعة على مقتضى ولا يقول فاما ما روي عن
مرفوع الطريق فلا شفعة فان ولا تعلم على عدم الشفعة في المقسوم من اثنين مساويين من جهة حق البيع وهو الطريق كذا علم عليه قوله وروى
والا على في تقريره انما ان اتصال فانه قال فاما وقت احد وروى عن الطريق فلا شفعة وفيه ولا يظهره على عدم الشفعة في المقسوم من
توزيع احد وروى من جهة مرفوع الطريق وانما للمالاق حق مقسوم من اثنين متساويين معاشا فلا شفعة فيه اذ على نوا التقدير في رفع الاختلال بالكلية
ويجوز ان الشفعة المشرقة فان المصنف قال وقال الشافعي فلا شفعة بالجار وذكر الحديث المذكور ودل عليه قوله في غير الجار فليس
صاحب الشفعة في تخصيصه بالجار بالذكر حيث قال ليس تخصيصه نواز يادة فائدة لان الشافعي كما لا يخفى لا بالشفعة بالجار كما لا يخفى
بالشفعة بالشارك في اشترى ايضا وكذا لا يخفى بالشفعة فيما لا يعمل القسمة كما لا يخفى لانه اشترى ولكن يمكن ان يقال وجب تخصيصه بذلك بالذكر كما

مساعدة دليل الشافعي لعدم ثبوت الشفعة الا في حق الجار بقره قوله وقد ورد الشرع ببيع خياله فيقسمه هذا ليس في معناه لان مؤبقة القسمة
في الاصل دون الفرع فسر صاحب معراج الداراية وصاحب العناية والاشاج العيني المشار اليه في قول المصنف هذا ليس في معناه
بالجار حيث قالوا هذا اى الجار قال صاحب العناية بعده ان قال اى الجار يعنى شفعة الدار وسكت غير هذا الشك عن تفسيره
وله ما عاينه الضعيف في قوله دون الفرع بالجار ايضا وفسره صاحب العناية بالمقسوم وتبعه الحسيني وهو على تفسير الاصل بالقسمة اقول الحق
الواضح عندى ان المراد بهذا الفرع كذا هو المقسوم لا غير لانه لا حاصل لان يقال الجار ليس في معنى بالقسمة اذ لم يقل احد بان الجار
في حكم المقسوم انما قلنا ان المقسوم في حكم المقسوم اذ جبر الاتصال بذلك المانع ولا صحت لان يقال الجار فرع للمقسوم لان الذى في حكمه
لا يفسر انما هو المقسوم لا الجار نفسه وهذا لا يشترط في ضمان الشراخ خرجوا في تفسير كل من الموصفين من بين العوالم والاصحاب الثانية فقد روي
في تفسير الفرع حيث قال فيه وهو المقسوم ولم يصيب في تفسيره حيث قال في اى الجار الا انه لا يوافق في ان هذا التقدير يقال بين زوجي شفعة

الجار لانه ليس بامر ايضا اذ لم يقل احد ايضا بان شفعة الجار في معنى نفس المقسوم الا ان يقدر مضافا اذ في قوله معا وايضا فيه الجار ليس
في معنى شفعة ان شفعة ما لا يترتب له ان لا يفسد في بيعه بل يذوقه ورواية اخرى ان شفعة الجار في معنى شفعة الجار لان عدم اتصال بملك الجار
اتصال تاميد وقرا قال تاج الشريعة وذكر انما ياب انما جرح المنقول والسكتى بالامرية وذكر القرائة من المشرى لشرها سداقة لا اولى
انما التقدير واجب دفعا للفساد واقتضى اشارة صاحب العناية وبه بعض الفضل لقوله والسكتى بالامرية حيث قال ليس المستعينة ملك متجدة عنه
اشترى اقول ان لم يكن له حكم من حيث الرتبة فله حكم من حيث المنفعة لان الاعارة تمليك النافع بلا عرض على ما عرف في كتاب العارية يمكن
قوله لان ملكه متصل بملك الذخيل مثلا ولا الدار المسكونة بامرية ايضا فليس يقول اتصال تاميد الاخر من شغل ذلك قوله فيثبت له حق الشفعة
عند وجود المعاشية بالمال اعتبارا بموجب الشرع قال تاج الشريعة قوله وجود المعاشية بالمال اشارة الى الاجابة والدار اوجبة والجوهر
فيها وقال صاحب العناية وهو اشارة الى الاجابة والدار اوجبة والجوهر فيها اشترى اقول فيجب ان الاستاخران كان
في الدار المستجرة من حيث الشفعة لان الاجابة تمليك النافع بموجب حق الشفعة في ملك كفى المستعينة على ما عرفنا لان كل مناسا في الجاهل

[illegible][illegible]

فصل قال

واذ ينبغي المشتري او غرس نحو قضي المصلحة بالمشقة فهو بالخيار ان شاء اخذ ما بالحق وقبضه البناء والعرض
وان شاء كلف المشتري قلمه من اجيب سعت ان لا يكلف القلم وغيره من ان يكلف بالحق قبضه البناء والعرض بين ان يتروك وجهه ان شاء
الان عند الباعين قلمه وسعي قبضه البناء لا يبي سعت الاكثف في البناء لان بناءه على ان الدار ملكه والتكليف بالقلم مل حكم الباع وان
قصار كالموقوف له والمشتري شره فاستدركا اذا ساع المشتري فانه لا يكلف القلم وهذا لان في ايجاب اخذ القيمة دفعه على الباعين
تقبل الاذن في قياسه اليه وجهه ظاهر الرواية انما في محل تعلق به حق متأكد للبايعين غير تسليمه حاق من له الحق فيحقن كالمدين
اذ ينبغي في القلم وهذا لان حقه اقل من حق المشتري لا يمتنع عليه وهذا ينفق ببيعها وهبها وغيره من تصرفات

من عبارة المصنف في قوله الذكر. يجوز وجوه. الا ان كان البيع من كلام المصنف عليه ما لا يخالف ان قوله وان كان خلافا لما ذكره فيمكن ان لا يفتقر
في احوال من يملك من بانه يورثه اثنان حالهما الا يكاد يصلح ان يكون جوازا من دليل ان يورثه الاخر في هذه المسئلة وان لم يملك في ذلك لم يملك
وفي شرح هذا الكتاب حتى ان الذي نفسان الطلب غير مقصود ولين على الاخذ وهو في احوال لا يمكن من الاخذ على الوجه الذي يطلبه وهو الاخذ بوجه
الاجل او الاخذ في احوال من اجل خلافا في طلبه في احوال فكلوا ثلثه الاخذ من الاخذ انتمى ولا يرب على ذي مسكن ان
منع تمكنه من الاخذ في احوال يتناول مكنه من بانه يورثه اثنان حالهما لا يملك في دفع او ذكر في دليله من ان في احوال لا يمكن من الاخذ على
الذي يطلبه فان اداها اثنان حالهما على الوجه الذي يطلبه وليس ملازم له القيد وظلت الى يوسف في قوله الاخر اذا امكن الشئ اخذ في احوال
بل انما لا يتحضر الى حلول الاجل فكيف يكون قد . من الاخذ في احوال بان يورثه اثنان حالهما جوازا من ذلك وان كان قول المصنف
وهو ممكن من الاخذ في احوال الى اخره على تفسير دليل ان حقيقته ومبررها انه بان يملك ولا يجب استحقاق المشقة له البيع كما لم عليه
فقرره صاحب الكافي في اكثر من افسر اخذ من البسوط حديث قالوا ليهذا كرهه قول الى يوسف الاخر وجه ظاهر الرواية ان حقيقته قد ثبتت
بما لم انه لو اخذ من حال كان له ذلك والى السكون من الطلب بعد ثبوت حقه على المشقة انتهى بقصر

فصل سائل في الفصل سبعة في غير المشقة اما بالزيادة او بالتقصان بنسبه او بفعل الغير فلا كان المشقة فرام على غير المشقة كان جديرا
في فصل على حدة قوله وهذا لان في ايجاب الاخذ بالقيمة دفع على الضرر من قبل الاذن في قياسه وقال صاحب النهاية في تفسيره قول المصنف وهذا
وهذا المدعي الذي قلنا وهو ان لا يكلف المشتري قبض البناء حتى وذلك المعنى فهو سائر الشرائع ايضا ولكن بعبارة شتى فقال صاحب النهاية
اي ما قلنا انه لا يكلف وقال صاحب الكفاية اي قول الى يوسف ان لا يكلف المشتري قبض البناء وقال صاحب معراج الدراية اي القول
بعد من ايجاب القبض وجوب قبض البناء والشرع وقال الشارح المعنى اي قلنا من عدم ايجاب القبض وجوب قبض البناء والعرض اقول فكل
ان يقول قد تنص من جهة ذلك ان الحاشا الى بطلان في قوله وهذا لان في ايجاب الاخذ بالقيمة الى اخره اصل مدعي الى يوسف في عدمه ان يكون
قوله لان في ايجاب الاخذ بالقيمة الى اخره ولا على ما كان قوله ولا في يوسف ان يتحقق في البناء الى اخره ولا على ما ينبغي ان يقول ولان في ايجاب
الاخذ بالقيمة الى اخره على ما هو الطريق المعصودة عند رد الدالة والوجوب ان من عادة المصنف في كتابه هذا اذا اراد ان يبين الى مسئلة
بعد بيان ان يتساو سلك هذا المسلك الى ان مفاد الدليلين مختلف من حيث الانية والنية وان كان اصل المدعي واحدا وكانها صارا
دليلين على شيئين مختلفين فليكن هذا على ذكره فان يتبعك في موارد با و قد كنت حيث عليين قبل ايضا فلا تنقل قوله وهذا لان حقا في من حق
الشعري لانه يتقدم على الحق هنا كلامه و هو ان المصنف قال في دليله باب طلب المشقة في احوال قوله ذلك بالانفاذ اسما المشتري او مكره با حكم
لان الملك المشتري قد خرج فلا ينقل الى الشئع الا بالتراضي او قبضا او اقصا وبين ذلك ما قال بهما متعلق فان اتهم ما ذكره هناك فقد لا يملك
على الشئع حيث ثبتت الملك له المشتري ثم يحصل مثلي الشئع بالتراضي او قبضا او اقصا وذلك بهما في تقديم الشئع على المشتري فما
التوفيق والوجوب ان المراد بذلك هنا تقديم الشئع على المشتري في الاستحقاق وذلك بهما في تقديم الشئع على المشتري في التملك والملك
منه لا الاستحقاق ومنزعه اذ قد رتب في دليله باب طلب المشقة ان المشقة حق الاشياء الاستحقاق ولا استقرار التملك وان الاصل ثبت

بالمسألة

قال دان صاحب من شفعة على عوض بطلت شفعته وروى العوض لان حق الشفعة ليس بمقتضى العمل بل هو مجرد حق التملك فلا يصح الاحتياض عنه ولا يتعلق استقاطه بالاجازة من الشفعة فانفساد اوله فيبطل الشرط ويعم الاستقاط

بشرط فان ترك المالك بشرط في شيء لا يطلعه ويضعه قول المالك من قبل والمادة بقوله في الكتاب اشترى ثوباً من ثيابي ذلك على ان لا يطلعه طلب المالك بطل
 ههنا لا عارضه عن الطلب الى بطلانها لا قول فيه فعل لا جعل قول المصنف ههنا لا عارضه عن الطلب نه اى معني يكون المراد بالاشهاد المذكور
 في الكتاب ههنا نفس طلب المالك صحيح اذ لو كان الاشهاد ههنا على منناه انما هو في ابطاله في ابطاله بطلان الشفعة بطلانها لا عارضه عن الاشهاد
 ان يقول لا عارضه عن الطلب وهو الذي اشار اليه صاحب النسيات وخرج الراء بقوله المالك ليس عليه اذ ذكره من التعليل في حق ترك طلب المالك
 على ما ذكره من التعليل ههنا انتهى واما جعل قول المصنف من قبل والمراد بقوله في الكتاب اشترى ثوباً من ثيابي ذلك على ان لا يطلعه طلب المالك
 ايضا ذلك فليس صحيح اذ لا يجب على ذي مسكن ان يرد المصنف ههنا كقول المذبحر هو ان المراد بقوله في الكتاب على ان لا يطلعه طلب المالك
 لا طلب التفرقة وليس مراده ان المراد بقوله في الكتاب اشترى ثوباً من ثيابي ذلك على ان لا يطلعه طلب المالك على ان لا يطلعه طلب المالك
 فساد من حيث اللفظ ولا حتى غير فان على احد اوجه ههنا طلب المالك نفس الاشهاد فان كان ذلك فكيف قبيح ان يكون احد
 ضد الآخر قوله وان ملكت من شفعته على عوض بطلت الشفعة وروى العوض لان حق الشفعة ليس بمقتضى العمل بل هو مجرد حق التملك لا
 الاحتياض عنه ولا يتعلق استقاطه بالاجازة من الشفعة فانفساد اوله فيبطل الشرط ويعم الاستقاط قال صاحب النسيات في شرح هذا المقام وان
 صاحب من شفعة على عوض بطلت الشفعة وروى العوض انما بطلان الشفعة فلان حق الشفعة ليس بمقتضى العمل بل هو مجرد حق التملك وليس
 بمقتضى العمل لا يصح الاحتياض عنه واما رد العوض فلان حق الشفعة استقاطه لا يتعلق بالاجازة من الشفعة بل هو مجرد حق التملك وهو ان
 بشرط ليس فيه اذ لو كان المالك بشرط في شيء لا يطلعه ويضعه قول المالك من قبل والمراد بقوله في الكتاب اشترى ثوباً من ثيابي ذلك على ان لا يطلعه طلب المالك
 اقول فهاشع في شرحه مطالب الشرح لا بد من تعليل المصنف بقوله لان حق الشفعة ليس بمقتضى العمل بل هو مجرد حق التملك وان كان في قوله بطلت الشفعة
 والى قوله وروى العوض بطريقه اللفظ والشرط والشرط على ذي خلق سليمة متناول في كلام المصنف باذن ناهل ان حق التوزيع على مملوك ذلك
 وواجب كونه ما يلا على قطعا معني التاميم به شديدا جدا التفرع بيان المذكور ان في ذيل المصنفين المصنفين من التوزيع اعني قوله لا يصح الاحتياض
 عنه في الاول وقوله لا يطلعه الشرط ويعم الاستقاط في الثاني تبصره وارض صاحب فاية البيان على قول المصنف ولا يتعلق بالاستقاط بالاجازة من الشفعة
 فهاشع اذ على حيث قال ولا بد من فهمه لان استقاطه حق الشفعة يتعلق بالاجازة من الشفعة لا على اى اقل محتمل انما هو لطلب الشفعة سلمت
 هذه الدار ان كنت اشترى ثوباً من ثيابي ذلك على ان لا يطلعه طلب المالك ان كنت اشترى ثوباً من ثيابي ذلك على ان لا يطلعه طلب المالك
 لان الشفعة على التفسير بشرط ومع هذا التعليل لان سلم الشفعة استقاطه كالمطلق والحقا ولذا لا بد من الرد وان كان استقاطه مخصصا
 بالشروط لا يتل ابله وروى الشرط لا يتل التعليل انتهى قال الشافعي المصنفين بعد نص هذا التفرع من صاحب النسيات فثبت ان حق هذا الشرط لا يرد
 من قول الشافعي ان المصنفين انتهى في شرح المصنفين انتهى قال في حق المصنفين المصنفين ان لا يتل شفعة ايضا لانها ابطال
 حقه بشرط سلاته العوض فاذا لم يرد حجب ان لا يتل كذا في الكفاية اذا صحح الكفيل المفعول لعل مال حتى مر من الكفاية لما لم يرد العوض
 لم يثبت البراءة قبله بان المال لا يصح عوضا عن الشفعة فصار كالمعسر في باب البيع واصح من عدم العوض في بيعه في بيعه في بيعه
 اذ اعيد التعليل من المراد وان كان ذلك لا يصح في كتابنا واما اصح من الكفاية بانفسه فذلك على ما ذكره في كتابنا بانفسه من المصنفين

فقال واذا قيل ان المشتري لا يملك الشفعة فاعلم ان الشفعة تشققات الجوارح وكذا هذا المشتري على طبعه فلا بد ان يأخذ نصيب غيره لان التسليم له يوجب في حقه ووبلفه شراء النصف فلهما جميع الشفعة لان التسليم ضرر بالملك ولا شركة وفي عكسه لا شفعة في ظاهره واداة لان التسليم في الكل تسليم في أبعاضه

اقول ما اشترى من الدار ابركان قسيه بالمال ايضا لان الملاك في المبروط والايضا وحيل عليه حيث قال في المبروط وكذا لو اشترى
ان المشتري عبد او ثوب فلهما ان كان كسلا او موزونا فلهما شفعة ولم يشرع ان يمتد الى كل من قسيه والموزون اقل من قسيه الذي اشترى اياه او كسلا
فعله وال عليه وكذلك ما ذكره في الايضاح من الاطلاق والتسليم وال عليه وكذلك ايضا استدلى في المبروط وما ذكره في المبروط وقال في
ان المشتري مولى من ذوات القسم فلهما ان كان كسلا او موزونا فلهما شفعة كما ذكره في القسم الا ان المشتري مولى من ذوات القياس لو
ان المشتري مولى من ذوات القياس فلهما ان كان كسلا او موزونا فلهما شفعة على كل حال الى هنا فلهما الشفعة وقال صاحب السنايه قال في السنايه
يقول في قسمها العت او اكثر غير مقيده فلهما ان كان قسيه ما اشترى من الدار ابركان قسيه بالمال ايضا وكلفت ذلك كثير او هو يعلم بالادوية
فان التسليم في المبروط فلهما ان كان كسلا او موزونا فلهما شفعة على كل حال الى هنا فلهما الشفعة وقال صاحب السنايه قال في السنايه
من كون التسليم في المبروط في عبارة الكتاب يقول في قسمها العت او اكثر غير مقيده فلهما ان كان قسيه ما اشترى من الدار ابركان قسيه بالمال ايضا
واقل كان التسليم في المبروط فلهما ان كان كسلا او موزونا فلهما شفعة على كل حال الى هنا فلهما الشفعة وقال صاحب السنايه قال في السنايه
وان عدا السلوك مسلوك الدار بالادوية او لا يملكها في المبروط فلهما ان كان قسيه ما اشترى من الدار ابركان قسيه بالمال ايضا
فان لا يملك في المبروط فلهما ان كان كسلا او موزونا فلهما شفعة على كل حال الى هنا فلهما الشفعة وقال صاحب السنايه قال في السنايه
شرط من شرطه فلهما شفعة فلهما ان كان كسلا او موزونا فلهما شفعة على كل حال الى هنا فلهما الشفعة وقال صاحب السنايه قال في السنايه
في ايجاس لوقال الشفع سلت شفعة هذه الدار ان كنت اشترتها لغيرك وقد اشترتها لغيرك فلهما ان كان قسيه ما اشترى من الدار ابركان قسيه بالمال ايضا
التسليم بشرط وصح في التسليم لان تسليم الشفعة استعاضة بمحض كالاخرى والتسليم فصح تعاقبه بالشرط ولا يزيل الا بعد جوده انتهى قول
صاحب السنايه هنا بعد نقل ما قاله في ايجاس ونحوه كما ترى فياقتض قول ايجاس فيما تقدم ولا يتعلق استعاضة بالاجازة من الشفعة فلهما
اولى انتهى ولا يخفى ان كلام صاحب السنايه خلاصة الظاهر الذي اوردته الشارح الا بالثاني فيما تقدم على قول ايجاس فلهما ان كان قسيه ما اشترى من الدار ابركان قسيه بالمال ايضا
به من الكلمات هنا لك وتقدم بعض الفضل ووقع ذلك حيث قال وانت غير بان فرق ما بين شرط وشروط سابق كان من الشروط التي
نزل على الاعراض عن الشفعة والرضا بالاجازة طلقا بخلاف ما ذكره في التسليم فلهما ان كان قسيه ما اشترى من الدار ابركان قسيه بالمال ايضا
او لا قدرة له على اخذه وكذا التسليم لا يزيل على الرضا بالاجازة طلقا بخلاف ما ذكره في التسليم فلهما ان كان قسيه ما اشترى من الدار ابركان قسيه بالمال ايضا
الذكور في كلام ايجاس فيما سبق على الشرط المخصوص وهو الشرط الذي يدل على الاعراض وحس الشرط المذكور في كلام الامام محمد
في ايجاس على الشرط المخصوص الاخر وهو الشرط لا يدل على الاعراض ولا يخفى على اللحن ان شيئا من كلامه لا يلاصق بذلك اسلا
اما كلامه لمصنف فلا شك ولا يتعلق استعاضة بالاجازة من الشفعة فلهما ان كان قسيه ما اشترى من الدار ابركان قسيه بالمال ايضا
عدم تعليق استعاضة بالاجازة من الشفعة فلهما ان كان قسيه ما اشترى من الدار ابركان قسيه بالمال ايضا
فصحت تعليقه بالشرط ولا يخفى ان ما تقدم على كون تسليم الشفعة استعاضة بالاجازة طلقا بخلاف ما ذكره في التسليم فلهما ان كان قسيه ما اشترى من الدار ابركان قسيه بالمال ايضا

تأليفه

كتاب القسم

[illegible]

7/1	7/1
-----	-----

كتاب الحسنة	
-------------	--

مناسبتهم القصة بالشفقة من حيث ان كل انسان يحتاج الى نصيب الشفقة لان ان الحق سبحانه اسباب الشفقة الشفقة فاعاد الشفقة على كل من اذا اراد الاقرب
سبحانك كملب القصة ومعهم قارب فوجب عنه الشفقة بزيادة ما في عامة الشفقة وقال في النهاية وسراج الدراية بعد ذلك والان
القصة ثمانية للشفقة طاعة لوجه بها الى قولنا عليه الصلوة والسلام الشفقة فها لم يتم ما قال وقت الحدود وصارت الطرق فلا تخففه والحق لا يقتضي سبق
الشدة فكانت بين الشفقة والقصة مناسبة والمضادة والمتضاد ان يفترقان اجماع قد علمت على ان في الامور انهي والكلح والاطلاق
انهي اقول فيجب ان لا تكون القصة ثمانية للشفقة طاعة لوجه بها الى قولنا عليه الصلوة والسلام الشفقة فها لم يتم ما قال وقت الحدود وصارت
الاطلاق فلا شفقة انما يقتضي على انه ثمانية للشفقة بانها اذا استدلى عليه بالحدوث المذكور ما على اهل العلم على انهم جردوا الشفقة بالشفقة
بانها اذا استدلى عليه باحد اخرى وما لا يوجب استدلالا بالحدوث المذكور بان آخر الحدوث وهو قوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق
فلا شفقة ليس ثباته ولكن ثبت خفائه في الشفقة بسبب القصة كما صلته بوقوع الحدود وصرفت الطرق فان القصة لا كان فيها معنى السبادة لان
الموضع موضح ان الكل لا يفتقر بها الشفقة كما سبق فبين عليه الصلوة والسلام عدم مشيئة الشفقة بها وقد مر الجواب بهذا التفصيل عن
استدلال القاضي بالحدوث المذكور في ادلائل كتاب الشفقة في عامة الشفقة حتى النهاية وسراج الدراية فامضى بنا وجه المناجاة بينا على
ما هو الموفق هناك ثم ان القول بان الحق لا يقتضي سبق الشدة مما في ما يقتضي العقول من ان السبب لا يقتضي وجود الموضع والاقول
بان التضاد قد مر فان ادعاء عدم تقدم الشدة من غير منزه الا ترى الى قول تعالى جعل الغلات والنور وتول على خلق الموت والحيوة

فقتضيه بالبدل وهو الظاهر في جميعها فان كانت العود من الشك في حق لا يكون احد ما اخذ منه يد
من يد عيبه المأخوذ كما اشترى اياه فاقسمها لا يبيع احد ما منه يد ولبنة بعد القسمة

وتخوذ ذلك كيف يقدم المتيقن هناك على المشتك قال صاحب العنايه وقدم المشتك لان بقاء ما كان على ما كان اصل انتهى اقول في نظره وان كان
في المشتك بقاء ما كان على ما كان بحيث بقي فيما الشروع على حال وان زال ملك احد الشريكين كذلك في القسمة بقاء ما كان على ما كان بحيث بقي
فيما ملك احد الشريكين في بعض على حال وان زال الشروع بل هذا البقاء هو المناسب لما ذكره وان في وجه مناسبة القسمة بالقسمة من ان كل واحد
اذا اراد الاخراج مع بقاء ملك يطلب القسمة ومع عدم بقاءه باع فوجب عنده اشتك فيكون بقاء ما كان اصلا لا يبيع مقدم المشتك كما لا يخفى ثم ان
القسمة في القسمة اسم لا يقتضي القسمة للاقتداء والاسوة لا يقتضي الشريعة جميع انصيب الشائع في مكان معين وسببا لطلب احد الشريكين في القسمة
بنصيبه على القسمة وركنها الفعل الذي يحصل به الافراز والتقسيم بين الانصبيين كالكيل في الكيليات والوزن في الموزونات والوزع في الموزون
والعد في المعدودات وبشرط ان لا يكون منقطة بالقسمة وهذا لا يقتضي ان يكونوا احرارا وانما هو في ذلك قوله وحسن السبيل هو انهما في القسمة
والعود من الشك حتى لا يكون احدهما اخذ نصيبه عند فدية الاخر ولو اشترى ما فاقسمه ما يبيع احدهما نصيبه مراعاة بقدرته في تقديره ما يبيع
كل واحد منهما ليس بمثل لما ترك على صاحبه يتقن فلو كان بمنزلة اخذ العين كلما كان في الشك اقول هنا الاشكال وهو انه قد عرنا ذكرنا في الكتاب
والشروع ان القسمة لا تعبر عن معنى السبيل ولا الافراز في جميع العود سواء كانت في ذوات الاشكال او في غير ذوات الاشكال لانه من جز
معين الا وهو شئ على انصبيين فما يخذل كل واحد منهما بفسده كان ملكه لم يفسده من صاحبه وبقدره الاخر كان لصاحبه فصار عودا عما يقع فيه
في يد صاحبه فكانت القسمة في كل صورة بالانظر الى البعض الذي كان ملكا فافرازوا بالانظر الى البعض الاخر سواء كان الامر كذلك فكون
معنى السبيل هو الظاهر في غير ذوات الاشكال كالمعدودات والعود من غير ذواتها في الاصل الذي يخذل كل واحد منهما عوضا
عما بقي من حقه في يد صاحبه ليس بمثل لما ترك على صاحبه من حقه في غير ذوات الاشكال فلو كان بمنزلة اخذ العين بفسده فلو تحقق معنى
الافراز في السبيل في ذلك البعض ولا يلزم منه ان لا يتحقق الافراز في البعض الاخر الذي يبيع من حقه في حقيقة الاشارة ان اخذ هذا
البعض الاخر لا يتصور فيه سبيل ولا فدية فلو تحقق في غير ذوات الاشكال بالانظر الى ما يخذل كل واحد منهما من بين حقه فافراز بدون السبيل وبالانظر الى
ما يخذل من نصيب صاحبه سواء لم يعدن الافراز كان معناه الافراز والسبيل في شئ من بين حقه فلو تحقق معنى السبيل في ذلك فلو كان
بطلان ما قالوا في ذوات الاشكال كالكيلات والموزونات من ظهور معنى الافراز فيها فانه واضح لان اخذ كل واحد منهما فيها ما هو من حقه
نصيبه فافرازها فيه وان ذلك واحد منهما فيها ما هو نصيب صاحبه بمنزلة اخذ عين حقه فلو كان نصيب صاحبه فيها مثل حقه يتقن واخذ الشريك
كما اخذ العين كلما كان في القسمة فحقق فيما معنى الافراز بالانظر الى البعض الاخر ايضا فكان هو الظاهر في حقه ما حصل انهم لم قالوا معنى الافراز انما هو
ذوات الاشكال وغير ذواتها في غير ذوات الاشكال بل معناه الافراز والسبيل في شئ من بين حقه فلو كان الامر معينا ولما قالوا معنى السبيل ولا كان في غير ذوات
الاشكال في شئ فذلك كالتقديس وذكر صاحب النهاية وجها البطلان كما ذكر في الشك في ظهور معنى السبيل في غير ذوات الاشكال فافراز في حقه حيث قال
ومعنى السبيل هو الظاهر في غير ذوات الاشكال كلما وجرى في الشك وغيره فقال في الشك واما القسمة في غير ذوات الاشكال فبشيء السبيل ايضا
راجع لانما افرازها من وجه ومن حيث الحقيقة هي سبيل من كل وجه ما الحقيقة هو الظاهر في حقه فافرازها نصف ما يخذل واحد منهما مثل لما ترك على
صاحب باعتبار القسمة واخذ الشك كما اخذ العين كلما كان افرازها الا ان ما يخذل واحد منهما ليس بمثل لما ترك على صاحبه في القسمة

في

[illegible]

بعضه فالقول قول خصمه مع عينه لا يوجب على غيره انصاف وهو منكر وان قال اصابعي اموالي موضع كذا فليس له ان يبيعني
على نفسه بالاستيفاء ولكن به شرط ان لا يخلو احد من اقسامه لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة قصار
تقدير الاختلاف في مقدار المبيع على ما ذكرنا من احكام القسمة فيلزم في التقدير ان يثبت اليه كانه دعوى الغني

ولا يثبت له في البعير هكذا في القسمة لوجود الترتيب الا اذا كانت القسمة بغيره والقاسم والغني فالحش كان تصدقه مفيد بالعدل
تصدقه في قراره بغير ذلك لا يقبل الاقرار بالرد فلا فائدة في اختلافه ولذلك يجب تخفيف المقر هناك عند كل حقيق ومطلوب ما نحن فيه ما لم يماثل
القسمة فليس فيه ضرورة فلو كان يقضي بما ذكره او شي وجوان قوله لم يرد ان التناول في قوله فاذا انكره الاستيفاء ارجاء التناول انما يربط بما قبله من قول قل
ان التناول الاقرار وما على قول من قال انه يدل الاقرار كما ذهب اليه ابو حنيفة على ما في كتاب الدعوى مفصلا فلا فائدة اذا لم يكن الاقرار لا يوجب
لزوم اقراره لوقوعه وجوب استيفاءه انكره والرجاء التناول لا يثبت آخره ما لم يماثل على الحقن قوله قال رضي الله عنه يعني ان
لا يقبل دعواه اصل القسمة قال صدره لا يثبت في طرح التوقيت بعد نقل يد اعراس المدعى وفي البسوط وفي فتاوى حاشيتنا ان ما يوجب دعواه
وجه روايته المشتمل انه عند نقل فصل القاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم لما تامل حق التناول فله ان يخط في عمله فلا يخرجه ذلك الاقرار عن ظهوره
انتهى وقال بعض الفضلاء لا يثبت ما ذكره صدره لا يثبت في حق التناول ان كان يدعي حقه الدعوى لا يوجب البسوط لا يثبت في
صحة الدعوى وان لم يكن ما تضمنه اني انما اقول ان كان يدعي حقه الدعوى لا يثبت في حق التناول ان كان يدعي حقه الدعوى لا يثبت في حق التناول
الذخيرة حيث تمثال وانما دعوى الخط في مقدار الواجب بالقسمة فتدعيان نوعه يوجب التناول ونوعه لا يوجب التناول والذي يوجب التناول
ان يدعي احدا المتقاسمين لخطا في مقدار الواجب بالقسمة على وجه لا يكون دعوى الخصم بدعوى الخط والذخيرة لا يوجب التناول
ان يدعي الخط في مقدار الواجب بالقسمة على وجه يكون دعوى الخصم بدعوى الخط والذخيرة لا يوجب التناول
في معنى البيع وفي البيع اذ وقع الاختلاف في مقدار الموقوف على جهة التناول اذ كان قائما كذا في القسمة وقال في السابق سنة احوال استيفاء
الحق وانما اذا سبق البيع ودعوى الخط الا من حيث الخصم وقال في النوع الثاني اذ كان يجب التناول باعتبار اختلافها في مقدار الواجب
بالقسمة كما في النوع الاول فباعتبار دعوى الخصم لا يجب التناول كما في سائر المواضع والتفاوت امر قد يتكاثف في القياس فاذا وجب من وجه
دون وجه لا يجب انتهى فخلص منه وجه عدم وجوب التناول فيما اذا اشتمل على نفسه بالاستيفاء مع استماع دعواه كما وقع في متن الكتاب فخلص به
الموجب عن بحث ذلك التناول فخلص منه وجه عدم وجوب التناول فيما اذا اشتمل على نفسه بالاستيفاء مع استماع دعواه كما وقع في متن الكتاب فخلص به
دعوى الخط على وجه يتضمن دعوى الخصم بعد الاستيفاء كما هو النوع الثاني من النوعين المذكورين في الذخيرة لا ينافي الاقرار باستيفاء
حق من قبله كما لا يخفى على السامع قوله لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فله ان يخط في عمله فلا يخرجه ذلك الاقرار عن ظهوره
انتهى وقال بعض الفضلاء لا يثبت ما ذكره صدره لا يثبت في حق التناول ان كان يدعي حقه الدعوى لا يثبت في حق التناول ان كان يدعي حقه الدعوى لا يثبت في حق التناول
الذخيرة حيث تمثال وانما دعوى الخط في مقدار الواجب بالقسمة فتدعيان نوعه يوجب التناول ونوعه لا يوجب التناول والذي يوجب التناول
ان يدعي احدا المتقاسمين لخطا في مقدار الواجب بالقسمة على وجه لا يكون دعوى الخصم بدعوى الخط والذخيرة لا يوجب التناول
ان يدعي الخط في مقدار الواجب بالقسمة على وجه يكون دعوى الخصم بدعوى الخط والذخيرة لا يوجب التناول
في معنى البيع وفي البيع اذ وقع الاختلاف في مقدار الموقوف على جهة التناول اذ كان قائما كذا في القسمة وقال في السابق سنة احوال استيفاء
الحق وانما اذا سبق البيع ودعوى الخط الا من حيث الخصم وقال في النوع الثاني اذ كان يجب التناول باعتبار اختلافها في مقدار الواجب
بالقسمة كما في النوع الاول فباعتبار دعوى الخصم لا يجب التناول كما في سائر المواضع والتفاوت امر قد يتكاثف في القياس فاذا وجب من وجه
دون وجه لا يجب انتهى فخلص منه وجه عدم وجوب التناول فيما اذا اشتمل على نفسه بالاستيفاء مع استماع دعواه كما وقع في متن الكتاب فخلص به
الموجب عن بحث ذلك التناول فخلص منه وجه عدم وجوب التناول فيما اذا اشتمل على نفسه بالاستيفاء مع استماع دعواه كما وقع في متن الكتاب فخلص به

والقسمة بدون رضا باطل ما اذا استحق بعض المدينين وهذا ان باسحقنا من جوف شاة فله سهم من القسمة
في نصيب الاخرى فاشاء ان يكون المدينين كما ان بعض الاقارب ليسوا باسحقا في شاة في نصيب صاحبها ولو كان احد القسمة على هذا الوجه لم يكن له ان يأخذ نصيب القسمة
بعضه لو كان ثلث وان كان الاخر في نصيبه على ان كانا معا ما لم يكن القسمة بينهما في شاة في نصيب صاحبها ولو كان احد القسمة على هذا الوجه لم يكن له ان يأخذ نصيب القسمة
لو بقيت القسمة تنظر في الثالث بتوفيق نصيبه في نصيبين صاحبهما لا يوزن بالمتوسط فانفردت صورة القسمة كانا معا فله نصيب القسمة من كل واحد من نصيبين
سواء فرسخ نصف المقدم فله نصيب القسمة وفضل نصيبه في نصيبين صاحبهما لا يوزن بالمتوسط فانفردت صورة القسمة كانا معا فله نصيب القسمة من كل واحد من نصيبين
نصف ما في يد كل واحد اذا استحق النصف وجميع نصيب النصف وهو الوهم اعتبار الجوز بالكل ولو لم يصح ما يجب المقدم فنصفه فاستحق النصف الباقي زوج
بجميع ما في يد الاخر من هذا المذاق فله سقط خيارا بجمع البعض وعند اليوسف ما في يد صاحبهما من نصيبين في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
شكك بنسبة عندنا والتفريق بين بعض القسمة فله نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
حين يحل في نصيب القسمة فله نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
الى نقص القسمة في ايهاه فله نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
موضوع المسئلة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة
الاسيما في حديث قال وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيما في شرح الكافي وضع المسئلة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة
عمر الى حنيفة قال لا يصح الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة
الى القول بوضع المسئلة في صورة التراضي فله نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
اقول ليس شك في صحيح الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة
كتاب القسمة من قوله واذا حضر وارثان او اكثر على الورثة بعد الوارث فله نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
ويصعب للفاصل وكذا يصعب نصيبه انتهى ولو بطلت القسمة بعد مرضي الفاضل لما سأل عن القسمة في تلك الصورة فله نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
ان قوله في صحيح قوله ولو ابرأه الوارث من القسمة في ذلك الموضع فله نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
او الموصى له باثلاث او اربع بعد القسمة وقالت الورثة عن نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
فلا ينقل الى مال الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة
كمسألة يحتاج الى الاستيناف كما هو قول الى يوسف فيما نحن فيه والحد وانما ضاع بالكتابة ايضا لكن في صورته القسمة بالتراضي ودون القسمة فله نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
القاضي لا يفتقر القسمة بالكتابة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة
بعد وجود الفروع منها فله نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
الموصى له شيك الوارث الا يرى ان الوارث من القسمة في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
فانما يفتقر نصيبه في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة
حذيفة بعد الورثة لا يفتقر القسمة في هذا الموضع من الاجزاء وقضاء القاضي فلا يصح من اجزاء جملته فله نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
شرط ان شرطه واثبت قسمة قسمه ولو كانت القسمة بقضاء القاضي لا يفتقر لما ذكرنا الى وجوبه فله نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
صاحب السعاية لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة
في الدار ولولا ان كان الفاضل في احد الطرفين لم يفتقر على ما في الدرر السابعة انتهى القول في ايضا ليس يصح لان القسمة بالتراضي لا يصح
عمر الى حنيفة اصلا الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة
المسئلة كما ذكرنا من قبل فله نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه
كما يفتقر نصيبه في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة لانه احصا القسمة في الاثر احصا على القسمة
فله نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه في نصيبين صاحبهما في نصيبين فله نصيب ما لم يعلم له نصيبه

تأخر الانكار كما في الفريسيين واليهود
ولما دعى احد المشاكسين فليلق القيل والحد
كتاب التوراة
سيعلق بالمخ والقسمة

الصودة ولوا دجى عينا باقى سبب كان لمريم للتناقض اذا قدم على القسمة اعتراف بكون
القسم مشتركاً **فصل** في المماثلة التي لها باء جائزة استحقاقا للحاجة اليه اذ يتعدى الاجتماع على
الاستفاد في القسمة ولهذا يجرى فيه جبر القاض كما يجرى في القسمة

انما هو في صورة القضاء ايضا غير ان في منية فلا يجرى شيئا فان عدم اعتبارا بعد ان في منية كانت في تمام فقال صاحب الامانة وتقول بالاصل
فيما اكد ولما ذكر ان في النافس في احد الطرفين فضع على ما ذكره في عدم الاستحالة بل تحقيق اثنين النافس لا ينحصر في ان يكون فيه الطرفين
اكثر من اثنين فانه في اثنين يكون فمن احد الطرفين فخرس جمل فلا فخرس فيه الورد ولا يكره والزوج او العدد ما يليه في كل القسم هنا يعني في اثنين
القسمين بالقتل والافساد في اثنين من الجهات المذكورة دون التفاد في الشبهة فاعتني الفصل السابق من مسئلة فخرس اربعة بالافس في كل قسم
على كون اثنين من جهة القية البتة بل قد ذكره بانك في بعض الشرح للفتن مثال يجوز في التفاد في اثنين بان يقال ان يقتل مائة شاة فاصاب
اثنين فخرس فخرس مائة واصاب الاخرى فخرس اربعون شاة فاجاب صاحب الاكثرين الى اخر مسئلة قوله ولو ادعى احد المتقاتلين دينا في
القتل صحيح وجوابه لانه لا ينافي ان اذ الدين متعلق بالمتعي والقضاء لصادق احد منة قال صاحب العناية وتعالى بان يقول ان لم يكن جوابه
احد من التناقض فيمكن بالقتل باعتبارها اذ احصت كان لان يتعقل القصة وذلك سعي في نقض القصة من جهة والجواب انه اذا ثبت الدين بالقتل
لم يكن القصة تمام فلا يلزم ذلك انتهى القول في الجواب بحث لانه اذا ثبت الدين بالقتل فان لم يكن القصة تمام من حيث اصل الاستحقاق
فقد كانت تام من جهة حيث رضى بها ولا يلزم السعي في نقض القصة من جهة ودرار السؤال عليه فان السعي في نقض القصة من جهة غير مقبول
على قاعدة الشرع كما عرفت في نظائره واخصر عليه بعض الفضلاء بوجه اخر حديث قال انت خير بين ان استعاق العينة بعد بين صوة الدرهم
لاعلى احكم وبه الدرهمي محمد بن محمد استلزاما السعي في نقض القصة من جهة فكيف يسع العينة بما لا على ان يجاب بنسخ استلزاما ذلك بخلاف
ليظهر لربنا ان اذ ادعى سائر الورثة من العالم فليتأمل انتهى كلامه في قول وانت خير بين ان استعاق العينة بعد بين صوة الدرهمي لاعلى بل كسر
منه هنا فان الجيب لا يقول ان هذه الدرهمي في غير حق في اعداد الاخرين من مستأجدا القصة الى العينة بل يقول انما سمعته في الاجتهاد بما على مقدم
تمام القصة بل احتمال ثبوت الدين بالدين خال مما يوجب استلزاما ذلك كما اشار اليه في قوله فلا يلزم ذلك فالقاطع لعرق ذلك الجواب ما ذكرناه
ان لزوم السعي في نقض القصة من جهة امر قهرا لا بد من الدين بالدين او انما يلزم ذلك تمام القصة من حيث اصل الاستحقاق وذلك لا يلزم
للاصل لا يلزم ثم ان قول ذلك بعض الاولين ان يجاب بنسخ استلزاما كما ذكرنا ان يظهر له مال اخر بوجه سائر الورثة من العالم لا يتحقق ان
يتصوره في المعامل فضلا عن مثل ذلك لان الكلام فيها اذ لم يظهر له مال اخر ولم يجره سائر الورثة اذ كما في الاصل من التركة بعد القصة فاقول ان
اوداهه الورثة من غير حق في القصة بالقتل مفصلا

فصل في المماياة لما فرغ من بيان اقسام قسمة الاعيان فرجع في بيان اقسام قسمة الاعراض التي هي المنافع واخرها قسمة الاعيان
لكون الاعيان اصلا والمنافع فرعها على اقسامها في المماياة في المقتضاة مائة شقة من المنة وهي المماية الكاهرة والمنفعة المشي وابدال النعمة بالنعمة
والدائنة والفاضل منها وجوان يتواضعوا على امر فترى انواعه في الحقيقة ان كل انعم بهي بالاداة واحدة ونفرا بالفعال بل بالاطلاق فلهذا يمايا القوم
وفي عين القضاء عبادته عن قسمة المنافع كذا في الوصف قوله المماياة جائنة احسانا لما عاينها في حال الكفر والفساد على جوارحها انما

لان القسمة التي هي منه في استكمال المنفعة لانه جميع المتافع في زمان واحد ولها وجه جمع على التعاقب ولهذا
 لو طلب احد الشريكين القسمة والاخر المهايلا يقسم ففاض لانه ابلغ في التكميل ولو وقعت فيما يحتمل القسمة لم يطلب
 احد ما القسمة ويقسم وتبطل المهايلا لانه ابلغ ولا يبطل التهاؤ بموت احدهما ولا يجوز قسمة لانه لا تقضى لاستاخذ المالك
 ولا فائدة في التقضي ثم لا يستينا في دولتها باثبات دار واحدة على ان ليسكن هذا طائفة وهذا طائفة او هذا على كذا هذا

سفلها جاز لان القسمة على هذا الوجه جائزة كمالها بانها في هذا الوجه اقل لجميع الانصاف لاصحابه ولذا لا يشترط فيه انما ثبت
 ان القسمة بينهما اذ كل واحد من الشريكين يتبع في نوبته بكل الشريك عرضا عن استعاضة شريكه بملك في نوبته اقول نعم في حق واحد وانما ذكره في وجه البقي
 جاز لانما ثبت في صورة التهاؤ من حيث الزمان بان يتبع احدهما لصين واهدية ويتبع الاخر في صورة التهاؤ من حيث المكان
 كما اذا تهاؤا في دار على ان ليسكن احدهما ناحية منها والاخر ناحية اخرى منها فان التهاؤ في هذه الصورة اقل من جميع الانصاف لاصحابه ولذا لا يشترط
 فيه انما قيدت في حق الكتاب عن قريب والظاهر ان تقدير اقصم كون جاز التهاؤ على الاطلاق امر استحياسا على القياس وانما ذكره في وجه
 لا يثبت ذلك كما ترى قوله لان القسمة اقوى منه في استكمال المنفعة لانه جميع المتافع في زمان واحد والتهاؤ يوجب على الكتاب اقل في كونه في التكميل
 نظر اذ قد مر بان التهاؤ قد يكون من حيث الزمان وقد يكون من حيث المكان وساقى في ذلك في الكتاب ايضا اذ يقع على التعاقب التهاؤ من حيث الزمان
 من حيث الزمان والمكاني التهاؤ من حيث المكان فيحقق جميع المتافع في زمان واحد كما سبق في حق القسمة في الاعيان اقوى مما يربط بين الطرفين
 الذي هو حصة المتافع يحصل التملك في الاول من حيث الذات والمنفعة وفي الثاني من حيث المنفعة فقولنا القسمة اقوى من التهاؤ في الاعيان
 الانصاف لاصحابه ولذا لا يشترط فيه التاخير في اداء الصلح ان اذ ان لا يكون سادلا كان تملك المتافع بالعرض فليس بالاجارة فيشترط فيه شرط
 التاخير كذا في الشرح اقول لئلا يقال ان يقول ان اربعة لو كان سادلا من كل وجه كان مقابلا لاجارة فيشترط فيه التاخير كذا في الشرح اقول لئلا يقال ان يقول ان اربعة لو كان سادلا من كل وجه حتى يثبت كونه اذ ان جميع الانصاف يجوز ان يكون اذ ان من وجه ياب
 من وجه بان يكون اذ ان انصيب كل واحد منهما من المنفعة في الناحية التي ليسكن هو فيها وسادلا في نصيبه منها في الناحية الاخرى فبغير التهاؤ
 في الناحية التي ليسكن هو فيها كما قال في قصة الاعيان على ما مر في صدر كتاب القسمة انما لا تسمى عن السادلا والا فلا ان لا يتبع احد ما بعضه
 كان له ويقتضه ان انصافه فهو باخذه عرضا عما يقبض من حصة في نصيب صاحبه فكان سادلا ولو بوج كان مقابلا لاجارة فيشترط فيه التاخير كذا في الشرح اقول لئلا يقال ان يقول ان اربعة لو كان سادلا من كل وجه فلا يلزم من اشتراط التاخير فيها اشتراطها في اداء من وجه وبات
 من وجه قال صاحب النسخة في تعليل قولنا ان التهاؤ في هذا الوجه اقل من جميع الانصاف فان القاضي يجمع جميع منافع احد جانبي بيت وجه
 بعد ان كانت شائعة في البيتين وكذلك في حق الاخر انتهى وقد سبق في هذا التوجيه تلخيص الشرح في شرح هذا المقام اقول فيه نظر لان جميع المتافع
 الشائعة في البيتين في بيت واحد يعمل لعدم ان احتمال العرض من محل الى محل اذ كما يعرف في هذا فكيف يمكن القاضي من جهة ما كان فقلت ليس
 المراد ان القاضي يخصص حصة حتى يتوجه ما ذكره في المراد ان القاضي يخصصها لئلا يكون ذلك التهاؤ سادلا فيشترط فيه التاخير كما اشار اليه
 والمصنف بقوله ولذا لا يشترط فيه التاخير فقلت اشتراط التاخير فيه ليس ما ذهب من اعتبار الحال فتشقا حتى يتكسب الباقي لاجل دفع الاول فاني
 اعتارا ان اشتراط ليس بالولي واسهل من عدم اعتبار شرط الاجارة منها للضرورة حتى يتكسب الاول دون الثاني وتركه كيف ما ينبغي في الشرع
 لاجل الضرورة فاشترط في قواعد الشرع الا يرد الى ما ذكره وانما ذكره وانما امرنا من ان القياس يابى جواز التهاؤ لانه سادلا فيشترط فيه
 وجه لا يجوز منه ناعلى بالقرن في كتاب الاجارات لئلا تترك القياس فيه لضرورة حاج الناس اليه على ان لزوم اشتراط التاخير فيه على تقدير

والمساقاة هي للمعاملة في الثمرات والكلام فيها كما نكلم في الزاوية وقال الشافعي رحمه الله تعالى في الزاوية
 بما يتبع للمعاملة لأن الأصل في هذا المضمرة والمعاملة أشبه بها لأن فيه شركة في الزيادة دون الأصل وفي الزاوية فوشر الشركة
 في الربح دون الدين بأن شرطه من نفسه رأس الثمار فيفسد فجعلنا للمعاملة أصلاً وجوزنا للزاوية تنبأها كالشرب في بيع الأرض
 فلو تولى وفي وقف العقار شرط للمدة قياس فيها لأنها اجارة مع كتمان في الزاوية وفي الاستحسان إذا لم يبين
 للمدة يجوز ويقع على أول ثم يخرج لأن الثمر لا يركبها وقت معلوم وقيل ما يتفاوت ويدخل فيها ما هو للثمن
 وأما ذلك البذر في أصول الرطبة في هذا بمنزلة أدراك الثمر لأن له نهاية معلومة فلا يشترط بيان المدة بخلاف الزرع لأن
 ابتداءه يختلف كثيراً في وقتها ومبدأه والاستثناء بناء عليه فتدخله المجهالة وتختلف ما إذا قدم فيه فربما قد علق
 ولم يبلغ الثمرة معاملة حيث لا يخرج إلا ببيان المدة لأنه تفاوت في قوة الأراضي وضعها وقتاً وأما فاشأاً فتختلف ما إذا قدم بخلاف
 أو صولاً رطبة على أن يقع من عليها أو الخلق في الرطبة تنفسد المعاملة لأنه ليس لذلك نهاية معلومة
 ولأن الزاوية لما وقع فيها الحركات بين الأثر كانت إما جزئاً من ثمرها أو من ثمرها كلها فتمت ولأن ثمرها ثمرها الثمن فتمت المساقاة انتهى أقول
 في تقريره فخرج مغل غداً قال في أوائل كلامه أن المساقاة جائزة بلا غش ولا نكس فيشترط عدم وقوع الغش أصلاً في جواز المساقاة وليس كذلك
 تعلم لأن باعينة لم يجرى بالكلية في نفس الكتاب حيث تناقض القول بعينية المساقاة بخبر من الثمن الحلال ولا زرع لم يجرى بالكلية في ذات الشرح وفي
 مجموع الشرح كان من حق المساقاة أن يقدم على الزاوية لكثرة من يقول بخلافه ولوروده للأدوية في مسألة النبي عليه السلام بابل فيه إلا أن جعل
 صحيحين صوب إيراد الزاوية قبل المساقاة أحدهما غش أو امتياز إلى حصة أحكام الزاوية لكثرة وقوعها والثاني كثرة وقوعها في مسائل الزاوية بالنسبة إلى
 المساقاة أقول فيه أيضاً في بيان قولهم ولوروده للأدوية في مسألة النبي عليه السلام بابل فيه بل نظرنا للأدوية كما وردت في حق المساقاة
 وردت في حق الزاوية أيضاً في فصل مسائل الأدوية الواردة بطريق شافعي في حقه بابل فيه من أن قال المصنف في أوائل كتاب الأدوية ويجوز في
 الزاوية خاصة على أن عينية وقال لا جائز لما روي أن النبي عليه السلام قال بابل فيه بل نعمت فيخرج من ثمره زرع انتهى وكان كلامه في باقي
 الشرح الطبع على باقي كلامه الآخرين المثل حيث ترك ما قبله الآخر كما ترى قوله والمساقاة هي المعاملة قلل في النهاية والمساقاة هي المعاملة
 بلغة أهل المدينة ومعناها الثمن هو الشرعي فهو معاهدة وقع الأثام والأكرام على من يقوم بمصالحها على أن يكون له رسم معلوم من ثمرها انتهى
 هو وعليه صاحب الإصلاح والابيضاح حيث قال في عبارة عن المعاملة بلغة أهل المدينة وفي الشرع معتد على دفع الثمن إلى من يصوبه ومن
 ثمره وقال في الحاشية فهو معاهدة الثمن هو الشرعي لا عينية كما توهم صاحب النهاية انتهى أقول ليس ذلك بدار وإذا كان هذا المراد بالمعاملة
 في قول والمساقاة هي المعاملة بلغة أهل المدينة هو المعاملة معصودة بين الناس المساقاة بلغة أهل المدينة هي المعاملة بلغة أهل المدينة بلغة أهل المدينة
 من يقوم بمصالحها على أن يكون له رسم معلوم من ثمرها وليس المراد بها مطلق المعاملة الأشارة لملل البيع والاجارة وسائر العقود كما يكون في
 الثمن هو معاهدة الثمن هو الشرعي ولا يلزم أن لا يصح قول المساقاة هي المعاملة بلغة أهل المدينة أو لا شك أن أهل المدينة لا يطلعون على المعاملة
 على كل معاملة بل إنما يطلعون على معاهدة معصودة بين الناس وقد اعترف ذلك المراد أيضاً بأن المساقاة عبارة عن المعاملة بلغة
 أهل المدينة فلا يتصور أن يكون معاهدة معاهدة الثمن هو الشرعي كما لا يخفى قوله والكلام فيها كما نكلم في الزاوية قال في النهاية يعني بشرط
 في الشرط الذي ذكرت في الزاوية انتهى أقول في هذا التنبيه نخل لأن الشرط الذي ذكرت للزاوية ليس كما شرطها للمساقاة فإن شرطها
 المساقاة أربعة ما نص عليه الأمامة تضييقاً في ثلثه وفي النهاية أيضاً وشرط الزاوية ثمانية كما مر في الكتاب في أوائل الزاوية وفي
 ثم القول بأن شرطها المساقاة هي الشرط الذي ذكرت للزاوية وقد سبق صاحب الكفاية إلى هذا التنبيه الذي ذكره صاحب النهاية ولكن فيه
 ما يصح في الجمل حيث قال انتهى وشرطها هي الشرط الذي ذكرت للزاوية مع ما يصح شرطها للمساقاة انتهى ثم قول من مراد المصنف بقوله
 والكلام فيها كما نكلم في الزاوية أن الدليل على جوازها وعدم جوازها على القولين كما مر في الزاوية ويرشد إليه قوله وقال الشافعي المعاملة ما
 ولا يجوز للزاوية إلا ابتاعاً على آخره فانه يبين قول ثالث فارق بين كون الزاوية أصلاً وكونها متباعدة فلو كان المراد بقوله والكلام فيها كما نكلم في الزاوية

[illegible][illegible]

فتاویٰ ہلالیہ فلولقہ ج ۲

[illegible]

سید

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

کتاب لافعیہ

[illegible]

کتاب الالحیۃ

اور والاخرية غريب الزمان لان الاخرية زوجية خاصة والخاص بعد العام كذا قاله الاول فيدنا فنته دوى اشعر ان اراد وان الخاص يكون
بعد العام في الموجد فهو ممنوع اذ قد تقرر عند المتعين انه لا وجود للعام الا في ضمن الخاص وان اراد وان الخاص يكون بعد العام فيقتضي
فقد انما يكون اذ كان العام ذاتيا للخاص وكان الخاص محققا للخاص كاعتق وتكون الامارة كذلك فيما نحن فيه ممنوع ويمكن ان يقال انه في هذه الامارة
من المرض الخاصة فيرى ان الخاص انفس الامارة وما في الامارة الوضعية والاعتبارية كما في ما نحن فيه فيشكل واحتمل اختلاف مقدمه في صيغة اتما
ان ذلك اشترى ويكون تصور ذلك اشترى بالامارة الخاصة في مقدمه تصور انه بالذات ولا شك ان معنى الترخيص والخاص في معنى الاخرية لانه
تميزت وقد تمكنا على نقل معنى الترخيص في حق ما على اختيار الرشق الثاني ما في حق ثم ان بيان معنى الاخرية لانه وشرعية قد اشككت في محله
بالشرح فقال صاحب النعمانية انما قالوا في سرشاة وغربا في معنى امارة اشترى اقول في ذلك من اننا في مشابهة كتب الامانة في

[illegible][illegible]

وعنه انه سنة في ضرورة في البيع امه وهو قول الشافعي كما ذكره الطحاوي وان على قول ابي حنيفة لا وجبة على قول ابي يوسف ومحمد سنة فمكدة وهكذا وذكر بعض المشايخ باختلاف وجه السنة قوله عليه السلام من اراد ان ينجي منكم فلا يخذل من شعره ولا نظفرا شيئا والتعليق بالارادة ينافي الوجوب ولا نهالها كانت وجبة على العقيد ليجب على المبادر لانها لا يختلفان في الوظائف المالية كالزكاة قمار كالتجارة

الا ضحاة في الاضحية لم توجد في حق المال بالبرى انه لا يقال ضحية المال ولا مال الاضحية فلا يكون المال سببا انتهى اتقول فيه نظر لان الوقت لما كان مشروطا وجوب الاضحية كما صحت به لم ينشأ بمال ان يكون سببا لوجوبه لان الشيء الواحد لا يبيع ان يكون مشروطا بسبب الشيء واحد آخر فلو تقررت في علم الأصول ان الشرط والسبب هما في احد ما ينافي الآخر فانه قد اعترض في سبب ان يكون موصلا الى السبب في كونه وفي الشرط ان لا يكون موصلا الى الشرط اصلا بل كان وجوده المشروط متوقفا عليه ومن لم يقنع ان يكون شئ ... موصلا الى شئ واحد آخر وان لا يكون موصلا اليه في حاله واحدة لا تقتضي اجماع التقيمين ومن ذكره قالوا اني ... طرادا ساقط لم يفرم ان يكون سببا وشروطا بالنسبة الى شئ واحد قوله الاضحية واجبة على كل من سئل عن بيعه وسبق في يوم الاضحية ... في النهاية وهي واجبة لغيره المكنة بديل ان الموسر اذا اشترى شاة الاضحية في اول يوم الخوف ولم يبيع حتى مضت ايام الخوف ... سرعان عليه ان يتصدق بعينها او قيمتها ولا يتصدق الاضحية فلو كانت الاضحية تجزئة لكانت ودوامها شاة كما في الزكاة والعشر واخراج حيث يسقط بهلاك النصاب وانما سارت ... ان اشترط النصاب لا ينافي في وجوبها بالمكنة كما في صدقة الفطر وهذا الضابط في النظر الى شرطه وهو امره في شرطه فنهى عنه كما في منعه الفطر يقال لو كان كذلك لوجب التملك وليس كذلك لان القرب المالية قد تحصل بالاتفاق كالطلاق والحضي ان تصدق بالموت فتم حصل النومان اعني التملك والاتفاق بارتداء الدم وان لم يتصدق حصل الاضحية الى هذا لفظ العناية واعتراض بعض الفقهاء على قوله بديل ان الموسر اذا اشترى شاة الاضحية في اول يوم الخوف ولم يبيع حتى مضت ايام الخوف الى آخره حيث قال فيه ان المشتري اذا كان ميتا حين اشترى الاضحية لم يبيع حتى مضت ايامه فكذلك ان كان في ذلته فذكره على طلبة بحيث اذ ليس في انفقته قدرته لا مكنة ولا ميسرة فذكر ان شاة ضحية الاضحية لا تقبل غنما بل اشترى اقول ليس بذات شاة الاضحية ان علة وجوب الاضحية على الموسر هي القدرة على النصاب على انما يوجبها الكلام هنا في ان القدرة التي تجب بها الاضحية على الموسر هي القدرة المكنة له القدرة الميسرة فاشترى النصاب على انما يوجبها المكنة بمسلكه ذكرت في قاضي قاضيان وبني ان الموسر اذا اشترى شاة الاضحية في ايام الخوف لم يبيع حتى مضت ايام الخوف اذ كان عليه ان يتصدق بعينها او قيمتها ولا يتصدق الاضحية واقضى اثره صاحب العناية ولا شك في استقامته لا انما سارت ... ادله ان وجوبها بالقدرة الميسرة وكان ودوامها شاة على ما تقررت في علم الأصول ولا يغيره اشتراك المصيرح الموسر في قوله ... انه لا يكون وجوب التصديق بعينها او قيمتها لان علة الوجوب في الموسر هي الاضحية المكنة له القدرة وعطف في الموسر هي القدرة لا الاضحية المكنة له القدرة كما صرحوا به ايضا فبعد ان قدر ان علة في الموسر هي القدرة لا غير يكون تلك المسئلة وليلا واضحا في تعيين ان المراد بملك القدرة هي المكنة لا الميسرة على ان اشتراك المصيرح الموسر في حكم تلك المسئلة مشعر اذ لو اوجب في صورة ان كان المشتري ميسرا ابو ان تصدق بعينها حيث لا غير خلاف ان كان موسرا كما يوجب في الكتاب مفسلا وقال ذلك بعض شرطه انما يتناول المصنف في وقت جمعي الوقت يدل على ان

[illegible][illegible]

فصار كماله بلغة الحقيقة وهذا لان الحقيقة متحدة مع صاحبها كان العلم انتمى الى كماله من جهة غير كماله كان الحكم كمالا
ومن شعوب شاة فخصي بها من جهة ما وجاز عن اخصيت لانهما متعلقا بسا بق الغصب بقلا من مال او دم
شاة فخصي بها لانه يخصصه بالذبح فلم يثبت المالك له الا بعد الذبح والله اعلم

وتثبت البتة من خلال القياس على غيره انتهى واذا كان كذلك فكيف قياس عدم جواز البيع بالبدل يثبت على عدم جواز
بيع بالدرهم كماله فخصي قول المصنف اعتبارا بالبيع بالدرهم وقدره في اصول الفقهاء ان شرط القياس ان لا يكون الحكم الاصل محدودا
عن القياس فلا يلزم ان يترك القياس على البيع بالدرهم في تحليل هذه المسئلة ويقال في تحليلها لانه لا يصح ان يكون جواز البيع بين الجوز
مقاسا لعدم الانتفاع به كالانتفاع بعين الجوز فلو لم يكن كذلك لم يكن الجوز يثبت له الانتفاع به كماله فخصي قول المصنف
ان يبيع هذه الاشياء بما يمكن الانتفاع به مع بقائه من شاة المبيت كالجواب والمحل لان البدل الذي يمكن الانتفاع به مع بقائه يقرر مقام
السبل فكان السبل قاناسا مني وكان الانتفاع به كالانتفاع بعين الجوز فلو لم يكن كذلك لم يكن الجوز يثبت له الانتفاع به كماله فخصي قول المصنف
فلا يقرر مقام الجوز فلا يكون بحد ما عا مني انتهى قوله نصا كماله من جهة ما وجاز عن اخصيت قال جاز من الشرا في بيان معنى هذا الكلام يعني انه لو باع بية
واشترى بية شاة غير فلو كان غير انفس من الاولى تصدق بانفس على الثانية ولو لم يشرع من مضت اياما لم يصدق بية شاة كمالا انتهى اوافق في كل
في بيان مراد المصنف بقوله المذكور جاز حيث جعله صورتين في ردواني الصورة الاولى اشترا غير بائنا واعتبره وان تصدق في تلك الصورة
في بعض اشياء دون كل ردواني الصورة الثانية منفي اياما لم يصدق في كلام المصنف في هذا يدل على شي من ذلك وليس في المقام من مقتضى
شيئا منها كمالا لا يفي مع ان الامتناع مني هذا الكلام على طرف التمام على حد المضاعف اى كماله من جهة ما وجاز عن اخصيت فبذلك ان المراهبة الاشياء الى ما
في الكتاب من قوله ولو باع الجوز بالدرهم او بالما لا يفتق به الا بشاة تصدق بية شاة من جهة ما وجاز عن اخصيت فبذلك ان المراهبة الاشياء الى ما
قال في الثانية وقوله ومن املت كماله من جهة ما وجاز عن اخصيت فبذلك ان المراهبة الاشياء الى ما
املت كماله من جهة ما وجاز عن اخصيت فبذلك ان المراهبة الاشياء الى ما
فكل واحد منهما ان يضمن صاحبة بية كماله من جهة ما وجاز عن اخصيت فبذلك ان المراهبة الاشياء الى ما
تشاها ومنه الى ان مغايرة الى المسئلة في ردوني الكتاب اصلا فصار ان تشاها من تحليل كان كل واحد منهما متعلقا بية صاحبة جاز
ذلك صغرى الدليل قبل كماله قول المصنف بعد المقدمات الكلية ومن املت كماله من جهة ما وجاز عن اخصيت فبذلك ان المراهبة الاشياء الى ما
قول المصنف ومن املت كماله من جهة ما وجاز عن اخصيت فبذلك ان المراهبة الاشياء الى ما
الصغرى في انبذ البنية الكبرى ومجربا دليل على كل المسئلة وهو قول وان تشاها من تحليل كان كل واحد منهما متعلقا بية صاحبة جاز
تخصي كل واحد منهما لما وقعت من صاحبة كان الحكم الذي امله بالاكل لصاحبه لانفسه ومن املت كماله من جهة ما وجاز عن اخصيت فبذلك ان المراهبة الاشياء الى ما
صاحبه اياه فبذلك كماله وليت شعري ان صاحبة الترجية الاول ما ذا يعنى في حق قول المصنف وهذا لان اخصيت لما وقعت من صاحبة كان
الحكم لم يزل محله وحده وليلا آخر على اصل المسئلة لم يزل متعلقا بشاة اخرى فاصل المسئلة فانفسه وقهره على جسر

لا يثبت

فلا

فلا

ولا يقبل قول المستحق طهر الزاوية وعن أبي حنيفة أنه يقبل قوله في الجارية على هذا الوجه أنه يجوز القضاء به وفي ظاهر الرواية
عن مالك والشافعي وسنن حتى يثبت لهما أكبر الزاوية قال ويقبل فيها قول العبد المحرم الأمانة إذا كان نفعه وكان عند العبد المال
مباح والقبول لهما من المعاملات ما ذكرناه ونهيهما التوكيل ومن البيانات الأخبار الخاصة بالمداخلة إذا لم يمسس مريض لم
يؤثر به ويتيمم لو كان الخرافة المستوفى بالتحري فإن كان أكبر الزاوية أنه صادق يتيمم ولا يتوضأ به

في المسئلة واثبات انتهى أقول يكفل على التوجيه الأول الفرق بين المعاملات والديانات لأن قول الناس يقبل في الديانات أيضا بشرط
التقريب كما في الصحيح في الكتاب وكذا يكفل ذلك على التوجيه الثالث على إحدى الروايتين وهي رواية الأشعث أطافا بها بالناس عند
بعض التوجيه الثاني فإن الفرق المذكور يستقيم حيثما لا فاضت لقبول قول الخاسر في الديانات بدون التقريب قوله ولا يقبل فيما قول المستور
في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة في التقريب قوله جاز على نهجه إذا جاز القضاء به قال الشرائع ظاهر الرواية أصح لأنه لا يجر اعتبارا حاشطري
الشهادة لكي لا يخرج من قدره اعتبارا بعدد في اعتبار العدالة انتهى أقول فيه بحث لأن أصل أبي حنيفة في الشهادة أن يقتصر المال على
ظاهر العدالة أو المظن انصرف في عدمه ودوا قصاص كما تقر في كتاب الشهادات وكان أحد شرطى الشهادة عنده ظاهر العدالة دون
ولا يرب أن المستور ظاهر العدالة لقوله عليه السلام المسلمون عدول بعضهم على بعض والامور ذاتي قد نفي غير ظاهر الرواية أيضا لم يرب
اعتبارا حاشطري الشهادة فلم يحل ما ذكره على أصح ظاهر الرواية ويمكن أن يقال ليس مقصودهم بيان أصح ظاهر الرواية على أصل أبي حنيفة
في الشهادة بل على ما يقتضيه فساد الزمان من عدم الاعتماد برؤية المستور المقتبين عدالة كما لم يقتض شهادته في القضاء على أبي يوسف و
محمد بن عبد الله بالنظر عدالة وعن هذا قال المصنف في كتاب الشهادات والفتوى على قولهما في هذا الزمان ولا يرد فيه التوجيه ما ذكره صاحب
غاية البيان فقلنا الممس الأمانة الشريعية حيث قال في شرح المسمى في الأصول ودرويش حسن عن أبي حنيفة أنه ينزل العدل في ردا
الأخبار يشهد العدل ظاهر الرواية الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعض من أمة إبراهيم أبو حنيفة القضاء بشهادة المستوفى فيثبت مع الشهادات إذا لم يظن الحكم ولكن ما ذكره في الاستحسان أصح في هذا ما كان
الفتى غالب في أهل هذا الزمان فلا يتم على رواية المستور المقتبين عدالة كما لا يثبت شهادة في القضاء قبل أن تظهر عدالتهم في ما ذكره تأييد القول
تحرير بعض المتأخرين في هذا المقام حيث قال في شرح قول المصنف ظاهر الرواية في التوفيق ظاهر الرواية في الديانات في ظاهر الرواية ومن أبي حنيفة
شرح قال وجه الخطاب أنه لا يجر اعتبارا حاشطري الشهادة لكي لا يخرج من قدره اعتبارا بعدد في اعتبار العدالة انتهى فانه جعل ما ذكره جازا
لأصح ظاهر الرواية وجما الغرض ظاهر الرواية عن أبي حنيفة فيرو عليه قضاها ان حقيقة العدالة ليست بأحد شرطى الشهادة عند أبي حنيفة بل يكفي ظاهر
العدالة عنده في قبول الشهادة ولا ينبغي أن يظهر العدالة مستوفى في الاعتبار في قبول قوله في الديانات في ظاهر الرواية
فقد يقوله ويقبل فيما قول المحرم العبد والامة إذا كانوا عدولا أقول لا ينبغي على ذي نظرة سليمة أن يذكر أحدهما خال من الفائدة وذلك
على أن قبول قول المحرم في كل أمر غير ذلك كان عدلا بخلاف العبد والامة ولعل صاحب الكافي ذاق شيئا من ذكر أحدهما فقال يقبل فيما
قول العبد والامة إذا كانا عدلين بدون ذكر المحرم قال صاحب الغنية في شرح هذا المقام قوله ويقبل فيما إحدى الديانات قول أحدهما
والامة لأن خبره لا يفي أمور الدين كخبر المحرم إذا كانوا عدولا كما في رواية الأخبار انتهى أقول عندنا وهذا الشرح في الحديث يقتضي ردا
محمد وآخري كما لم يفسد فانه قال لأن خبره لا يفي أمور الدين كخبر المحرم ولا شك أن كل من جاز سائر الشهادة فيكون هنا اشفاق

قال عليه السلام من لم يحب الدعوة فقد عصي الله فاقسم فلا يتركها الا نزلت به من المدة مغيرة لمصلو
الجماعة واجبة الاقامة وان حضر ثمانية فان قبل على منهم منعه وان لم يقبل يصبره هذا الركيب مقتضى
ان كان ولم يقبل على منهم غيره ولا يقبله ان في خلافه من الدين وقصر باب المعصية على المسلمين وانما حكمي
عن ابي حنيفة ربه في الكتاب كان قبل ان يصبر مقتضى ان لو كان ذلك على المائدة لا ينبغي ان يقبل
ان يكن مقتضى لقوله تعالى فلا تعتمد بعد الذكري مع المتصور الظالمين

يتحقق العقوبة بالتأخير المستلزم لاعتقالي في حق حرمان الشفاعة فكيف يتصور الاشتراك في الاحكام وان ارادوا بقولهم انها سنة في توفيقها
مجرد بيان تأخيرها فلو لم يرد في حق السائل الا لا يلزم من حمل الحمد ولا فاقامة الواجب تحمل الاقامة السنة وان كانت مركبة كما ذكرنا
فقطور متفاوت بينهما في الحقيقة والاسكان فلا يترتب القياس على ان صلوة الجماعة فرض لا واجب محض فمضى تقديره ان يكون اجابة الدعوة في كل ركعة
بل نفس الواجب لا ينفك السائل ايضا الا لا يلزم من حمل الحمد ولا فاقامة الفرض تحمل الاقامة الواجب لثبوت الفرض بريل طبعي دون اذ
ولم يذكر ما جاء في الاول من الثاني فلا وجه للقياس واجابه صاحب الستة عن السؤال المذكور بوجه آخر حيث قال ويجوز ان يقال وجبة تشبيه
اتحاد العباد بالبيعة مع قطع النظر عن صفة تلك العبادات التي هي محل المرجح التي تشبه اجابة الدعوة بصلوة الجماعة في مجرد الاقرار بالبيعة
من ظهور الفرق بينهما في القوة والضعف لا في شئ فليس فيها ما يلزم ان يكون قول المصنف كصلوة الجماعة واجبة الاقامة وان حذر تماثلهما
كلاما زائدا عما جاء من صفة العقوبة وحاشا انهم يقولون ان يجاز من ذلك السؤال بوجه آخر وهو ان اجابة الدعوة وان كانت سنة فاجابة
الا انها يتقلب الى الواجب بقولهم بعد ان يحصل على محل الدعوة بحيث يلزم حق الدعوة بالزجر اجابة كما اشار اليه المصنف فيما بعد في قوله
الصلوة الا ان لا فاقامة ينقلب الى الواجب بل الى الفرض بالزجر اجابة كما اشار اليه المصنف فيما بعد في قوله
لزم ترك اجابة الدعوة كما ينبغي فيكون قوله تعديا بابتداء واجبة وان حذر تماثلهما قيا على الواجب في المال فينبغي الاشكال
ثم ان صاحب الاصلاح والافتاح رد الدليل المذكور في الكتاب حيث قال لان اجابة الدعوة سنة فترك بسبب بدعية كصلوة الجماعة فحذر
الابتداء لانه ان ارادوا بصلوة الجماعة فلا نسلم ان اجابة سنة وان ارادوا الدعوة على وجه السنة فلا يترتب التبرير بل لان حق الدعوة يلزم بعد
لا قبله الى هنا كلامه وقصد بعض المتأخرين الجواب عن ذلك فقالوا ان اجابة سنة لان اجابة الدعوة سنة ثم اجابة
ابتداء وابتداء والاجابة انتفاء حتى يتبرر بل لان فرض المسئلة في حق دعواه انتم بدو وفيما لا يبين الاجابة ابتداء كما يجب فاذا عرفت
المعجزة قبل الاجابة لا يجب عليه الاجابة اصلا وانما اذا اجمعه عليه ولم يعرفه كما هو المفروض بل قيل قوله فوجبه يجب عليه اجلس واصبر
والاكل وانه اجابة ابتداء وهذا ينطبق الدليل على ان على خلافه وعليه ما قيل ان ارادوا بصلوة لان اجابة الدعوة سنة ان اجابة مطلق الدعوة
فلا نسلم ذلك كما يجب ان الدعوة اذا كانت شيئا من الدول يلزم حق الدعوة وان ارادوا اجابة الدعوة على وجه السنة كذلك فلا يترتب التبرير
وجبه الا على خلاف ظاهره وان لم يلزم حق الدعوة ابتداء لكن يلزم ابتداء اذ اجمعه فاقبل الى هنا كلامه ذلك بعض اقوال الذين يجب على من على
ان هذا كلامه من التحصيل ابتداء وابتداء وانما هو عن التحصيل ابتداء ولا فاقامة لان اجابة الدعوة انتفاء فاقامة لا يتصور تحقق اجابة الدعوة
المتكبرون فحقها ابتداء لان عدم تحقق اجابة الدعوة من الدعوة ابتداء وانما يتصور بعد مجيئه الى محل الدعوة اصلا لاجل اجابة تلك الدعوة فاقامة
كيف يتصور منه اجابة تلك الدعوة ابتداء وابتداء انتفاء في مجيئه الى محل الدعوة اولاد وليس فليست وانما الذي يتصور وقوعه على ذلك
وهو الاجابة ابتداء فاقامة كما ادعى الى وليته او غير ما فاجابه وذهب الى محل الدعوة فوجبه ابتداء وانما فاقامة لا يجزئ

بجواب ما اذا جاز حمل ما كان قد اذعن به من قبله على ان الملاصق كالحرام حتى التفتي بفهرج المقصود

على حرة المدعو هو النص والكل ما في دلالة المسئلة على ذلك فلا يتم الترتيب بطلان ما هو الميراث بملك الزبادة اذ يكون قوله فاللعب هو المدعو
او ذلك متفرعا على ما قبله وهو الاطلاق ثم ذكر اسم اللعب والفتاوى قوله فوجده اللعب والفتاوى فيصير حاصل التعليل ان محمدا اطلق اسم اللعب والفتاوى
في ما يتك المسئلة ولم يقيد به بنوع علم ان اللعب الذي هو المدعو حرام مطلقا وجوبه في غير المدعى وانما يتا فلا ان قوله وهذا الذي ذكره محمد ليس
من هذه المسئلة فكان باطلا يتا فقرر في اول التعليل لان محمدا اطلق اسم اللعب والفتاوى اذ يمكن ان يكون ما ذكره محمد في ما يتك المسئلة
من هذه المسئلة يلزم ان لا يكون اسم اللعب فيها مطلقا بل ان يكون مقيدا بغيره الثالث لا يقال ما ادعاهم باطلاق محمدا اسم اللعب والفتاوى
الى ما عدا هذه المسئلة لا بالنسبة الى كل لعب فلا تنافي في قولنا لا يباح له الا ما عدا هذه المسئلة اسم اللعب من قوله فوجده اللعب والفتاوى
ولا يخفى ان قوله لا يباح الا ما عدا هذه المسئلة لا بالنسبة الى كل لعب فلا تنافي في قولنا لا يباح له الا ما عدا هذه المسئلة اسم اللعب من قوله فوجده اللعب والفتاوى
كلامه لم يصف وهو ان لا يعتبر دلالة المسئلة المذكورة على ان الملاهي كلها حرام وجاز اصل بيده الدلالة ان الملاهي حرام في قوله بكونه المدعو الثالث
في الحديث ايضا ولا يقل بما احدهم الا ان يقال تلك المسئلة في كلام محمد تقيد بانها على كونها مستثناة في الحديث وما يجوز شيئا
في حديثه على ذلك ثم ان صاحب المسئلة قال لا يقال لا يباح له الملاهي والمدعو قوله تعالى فلو انما الحيوة الدنيا لعب ولهو ونحوه الدنيا
ليست بحرام لان الحاصل من هذا القياس بعض المدعو واللعب ليس بحرام وهو ما استثناه البقي على التعليل وسلك في قوله المدعوين باطل
الاولى ثلث تدابير فمره ورسمه ولا عيب مع الجدة انتهى كلامه اقول اما ما القياس في قوله لان الحاصل من هذا القياس بعض المدعو
واللعب ليس بحرام القياس المنطقي الذي ذكره في السؤال على الشكل الثالث من الاشكال الاربعة لقصد الاخرى وبما حاصل من تدبيره من شأ
بقوله بعض المدعو واللعب الى جديته تلك النتيجة بنا على ان الشكل الثالث لا يتبع الا جزئيا كما تقدم في موضعنا قبل قول بعض الفضلاء هناك ان
القياس الاول يقتضي الكليات كما لا يخفى فكيف يمكن كون القياس المذكور على الشكل الثالث او عن كون يتبع الشكل الثالث جزئيا لا غير ذلك
بعض المتأخرين چنان شرايطها على الشكل الثالث كناية اخرى مقيدة وهي من مقيدة انتهى اقول ليس هذا ايضا بصحيح اذا نظر الى كلف
مقتضى القياس المذكور كلياته من جهة اعمامه وجبته كناية وان عمل بالسلب في النتيجة على رفع الایجاب اكل دون السلب
الكل كناية الاولى مقيدة واداة سداد كناية على اللام لا ستغرافية الداعية على الحيوة الدنيا وليست اداة سورة لمختصة في التخلص بل كل ما
على الكليات من الاطلاق فاداة سورة كما جازي ثم اقول في الجواب الذي ذكره صاحب الفتاوى بطلان قوله لان الحاصل من هذا القياس بعض
المدعو واللعب ليس بحرام جديده اذ قوله وهو ما استثناه البقي على التعليل والقياس المذكور لا يتبع ان بعض المدعو واللعب ولهو ونحوه الدنيا
ليس بحرام فان الذي كان هذا او سطفي ذلك القياس هو الحيوة الدنيا في المراد بالبعض في النتيجة وفي غير ما اذا اطلنا كل انسان حيوانا
ولا شئ من الانسان لغيره فانه يتبع ان بعض الحيوان الذي جازي انسان ليس بغيره لان بعضا من بعض كان ليس بغيره ولا لا يكون
للمدعو سلطانا في ذلك في النتيجة وليس كذلك فعلا وهذا كما يخرجنا عن معنى من له دليلا على ان هذا كانت النتيجة في القياس المذكور ان

وصار في كل حال وقال ولا بأس بليس ساسا من غير تركه لغيره في الحرب وغيره كان الصلابة منهي الله عنهم كانوا ليسون الحق والخير مستندى بالحرب وكان الثوب انما يصير ثوبا بالنسبة للنسب بالجمعة فكانت هي المصلحة وهو من السندى وقال ابو يوسف ان ثوب القز يتكون بين القز والظلمة لا من القز بل من القز بالأسلاك الثوب ملبوس من الحربين ملبوس قال في مكانه من غير وساد في غير ركب الاس في الحرب للضرورة ولكي لا يغيره ولا اعتبار للصبر على ما يبيت

بالاجابة الاولى فلا حاجة الى استنباط الا على خلاف حق التفسير كيف يكون ذلك ويرى عليه ان يقال يجوز ان يكون استنباط الا على التتبع من باب الحاجة اليها فلا بد من دفع ذلك من الصبر الى قول اصنف واخلط ولا يستباح الا الضرورة والما قبله ولو كان الحق الى قوله كان الكلام من قبيل الامور الخ فلا بد انما يكون الكلام على ذلك المعنى من قبيل الالفاظ الخ ان لو كان قوله فاذ امكن ان دفعها بالادنى منه لا يصح الى استنباط الا على تعدد في كلام اصنف واما اذا كان مضمون ذلك القول مضمونا من المقدرة السابقة في قوله والضرورة انزعت بالخطوط كما هو حقيقة الحال فلا يوجب الالفاظ الخ في الكلام الذي ذكره اصنف كما لا يخفى وكان ذلك اصنف لم يخطا في ربطه بالمقدرة في قوله والخطوط لا يستباح الا الضرورة بالمقدرة السابقة عليها في قوله والضرورة انزعت بالخطوط ولا شك ان قوله والضرورة انزعت بالخطوط شروع في الجواب عن دليلها المتعلق وهو قوله في الضرورة الى آخره وهو محتمل به ذلك اصنف في شرحه القام ثم لا يوجب على الخلف ان الجواب عن ذلك لا يتم بمقدرة واحدة فتقوله والخطوط لا يستباح الا الضرورة من تمام الجواب وحق ان الخطوط الشرعي لا يستباح الا الضرورة والضرورة فيما نحن فيه كما انزعت بالخطوط الذي كسبه مرير وساد في ذلك فلا مجال لاستنباطه من غير ما تقدمت في الثانية في تقرير اصنف تقدمت في الاولى في الاشارة الى ذلك لو كان ساسا من المقدرة الاولى بل عليها المتعلق اكثر وتأثيره في الجواب عن ذلك الدليل انه فلا غبار في كلام اصنف هنا اصلا تام ترشده قوله ما اذا حصل على الخطوط قول فيه نظر لان ما رواه ترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليس بالحرب والديباج في الحرب واصل على الخطوط ان مع في الحرب لا يصح في الديباج لان الديباج في اللغة والعرف كان كدرية اقال في المغرب الديباج الذي سداه وكنت ابراهيم وقال الشرح حجة هذه السنة الثانية الاول ما يكون كدرية هو الديباج لا يجزئ ليس في غير الحرب بالاتفاق واما في الحرب فتداني منفي لا يجزئ وعندنا يجوز ان تدان في ما يكون سداه جبره وكنت غيره ولا بأس بلبس في الحرب وغيره والثالث عكس الثاني وهو صريح في الحرب دون غيرها في كلامهم في ان الديباج كان كدرية فلا مجال للميل على الخطوط في حقه قوله ولان الثوب انما يصير ثوبا بالنسبة للنسب بالجمعة فكانت هي المستبرة دون السدس قال جمهور الشرح في تعيين هذا لان القول انما يتعلق ببدنات ومنه ايضا ان الحكم الى آخرها والمهمة اخرا حتى وقال بعض التفسير في قوله ولان الثوب لا يكون ثوبا الا بالاجساد والشيء اذا خلق وجوده بشيئين يشان الى آخرها وجود القول لا يخفى ان اصنف لم يقبلي التحليل كون الحمرة كونه من الثوب ولم يفتت فيما الى المقدرة انما كانت اذا يتعلق بوجوده بشيئين يشان الى آخرها وجوده انما يكون كل ما ذكره بالاستقلا مستطاعا في الآخر يرشدا يقول الزبيدي لان الثوب لا يصير ثوبا الا بالنسج وانشج بالجمعة فكانت هي المستبرة انقول الثوب لا يكون ثوبا الا بما يكون العلة او وجبه في غير ثوبها وهو العلة انتهى لكن لا يخفى عليك ان القول بان انشج يكون بالجمعة وهو مل هو بالجمعة والسدى معا فالتدليل على الدليل الثاني ولما عدل من صاحب الكافي في دعائه ولاية بالنسج يصير ثوبا وهو بالجمعة والسدى فيضات كونه ثوبا في آخره من وهو العلة وجعل مكانه الا باقية ثم الفرق بين ما ذكره واصنف وبين ما قلناه من الدليلين مع كون ظاهره في بعض الشرح حديث علي بالاول والثاني الى هذا نظر ذلك البعض فيقول لم يصيب ذلك في ما به يستدل به من سنن السدا واذ لا يخفى على ذي مسكان الدليل الذي ذكره واصنف لا يفيده المدعى به

قال ولا يخفى ان النسخ بالذهب لما رويته بالفضة لانها في معناه الا بالحافرة والمنطقة وحلية السيف من العضة حقيقة لا في
المنفعة والفضة انما هي عن الذهب اذ هو من جنس واحد كيف وقد جاهد في جملة ذلك آثاره في الجامع الصغير لا يخفى
الا بالفضة وهذا نص على ان النسخ بالذهب والفضة جواز وتراي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل خاتم من فضة
فقال مالي اجد منك سبعة ايام من مالي على فخرنا تجد يد فقال مالي ابري عليك حلية اهل النار ومن الناس
من اطلق في النسخ الذي يقال له يشب لانه ليس بمخمس بل ليس له ثقل بل هو اطلاق الحجاب في الكتاب يدل على تحريمه

الى المقدرة الثالثة ان النسخ اذا تعلق بشئين يشاف الى آخره لان النسخ انما يحصل بالعملة والعملة معال بالعملة وبها اذا نسخ انما هو كمن
العملة بالعملة كما هو جازي فلا يشك كون الاعتبار بالعملة دون السدى الا بامتناع تلك المقدرة فاذا لم يكن في ذلك النص الذي هو من
الى تلك المقدرة لم يبق احتمال ان يكون بزيادة استقلال تلك المقدرة وليا آخر فلا جرم به جمهور الشراح على كون تلك المقدرة متفرقة
والنصف الصغير انما هو الذي يفرق التحليل لقوله كانت هي المستبعدة دون السدى وادها ايضا فلو اعيدت حملوا ليس الذي ذكره اخصف على
المسنى الصحيح السامع حمل كلامه اياه فان معناه اعتباره في التحليل كون العملة اخرجت من الطوب ليس اعتبار العدة وعدم الثقات فيه الى
التفريق تلك المقدرة بحيزه ان يكون بناء على ما هو باعتبار افعاله او اعتمادا على تفرقه في كلات المشايخ وليس في كلامه ما ينعته فان قال في العملة
بدون النص عليها كما قال وتامر النسخ او ان النسخ بالعملة والعملة من ذلك البعض اذ اعترف بطلان ما ذكر في كلامه اخصف بدون ما
اضافة الحكم الى آخره بخلافه حيث قال لا يخفى عليك ان القول بان النسخ يكون بالعملة وهو ما هو بالعملة والسدى مما قبل ما ذكره اخصف وكما قلنا
بدون السدى ان تلك المقدرة فاعلمنا بطلان ما ذكره اخصف وغيره وما في الاعادة الرشيقة والمفتحة الى ما وقع في كلامه من قول المشايخ
من جعل النسخ وليا وادها صنم صاحب البدل في قوله ان النسخ يكون بالعملة وهو ما هو بالعملة والسدى مما قبل ما ذكره اخصف وكما قلنا
العملة بالسدى كانت العملة كالصوت لا غير فربما انكر اليه انتهى ونحو صاحب البسيط وادها ايضا قال في تفرقه ذلك لان الطوب انما يصير ثوبا بالنسخ والنسخ
والنسخ انما يتاخر في العملة اخرها فيضات صيرة ثوبا على العملة فاذا كانت العملة من بحر كان اكل حريه اكلها انتهى ونحو صاحب الكافي فانه ايضا
جمع كما تقدم ذلك البسيط ثم ان يجوز ان يكون مراد الرشيقة بقوله او فنقول الى اخره تفرقه ذلك الدليل بعبارة اخرى من غير تعرض لتقييد النسخ لا ذكر
وليس آخره متعلق بالدليل في المسنى والمال ترش الى ان قال اريد ذلك ولان العملة هي التي تخدم في المنفعة فيكون العملة بما فيه دون ما في النسخ
حيث اعاد من التحليل وهي الامانة في الدليل اشارة الى استقلاله ولو كان مراده بما ذكره بقوله او فنقول الى اخره اريد ليس آخره متعلق
لا والله لا يخفى على من يتفكر في النسخ بالذهب لما رويته بالفضة لانها في معناه الا بالحافرة والمنطقة وحلية السيف من العضة حقيقة لا في
باعتبار من حيث كانت في تحليل حرمته اتهم بالذهب على الرجال ولان الاصل فيه التحريم والالباب متجربة في التحريم وقد اذنت بالآثار
وهو الفضة ولا يخفى ان الاواني لا يكون في معنى الاعلى وتوضيحه ان معنى اخصف مقبول لانه في معناه اثبات عدم جواز اتهم بالفضة للرجال ولا
النسخ المراد في حرمته الذهب على الرجال وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان حرمان على ذكره انتهى وقد تقررت على الاصول ان شرط دلالة
النسخ ان يكون المسكوت عنه اولى من المستوفى في الحكم اذ ثبت المستوفى او مساويا له ولا يجوز ان يكون اولى منه وليس الامر في
كذلك لما عرفت ومن الناس من يعلق في النسخ الذي يقال له يشب لانه ليس بمخمس بل ليس له ثقل بل هو اطلاق الحجاب في الكتاب يدل على تحريمه
بانه ليس بمخمس بل لا لان ما ليس بمخمس فيكون من غير المخمس بل لا في ذلك كما يبدو اخصف ولم يرض في حرمته اتهم بالذهب كونه في الذهب كونه
واخصف فيكون المقصود من النسخ هو جواز اطلاق النسخ كونه من غير النسخ بل هو اخصف في جواز اتهم بعض الاماكن كالتسوية فانه روى ان

الحسن في تحليل مسطر السراج كونه يومه الفخر فيكون ذكره المصنف

قال في قوله ان ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
الاصل ينظر المرأة الى الرجل لا يفتقر الى النظر الى خلافه بل ينظر الى خلافه فان كان قلبه مشغولاً او كان انما انما انما انما انما
في قلبه يستحق ان ينظر الى الرجل لا ينظر الى خلافه بل ينظر الى خلافه فان كان قلبه مشغولاً او كان انما انما انما انما انما
كانت حقيقة اعتبارها اذا انظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
اعتبارها اعتباراً بغيره واعتبارها بغيره واعتبارها بغيره واعتبارها بغيره واعتبارها بغيره واعتبارها بغيره واعتبارها بغيره واعتبارها بغيره
لوجهاً بغيره واعتبارها بغيره واعتبارها بغيره واعتبارها بغيره واعتبارها بغيره واعتبارها بغيره واعتبارها بغيره واعتبارها بغيره
الواجب بانظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
نفسه في كل شخص من نفسه في كل شخص من نفسه في كل شخص من نفسه في كل شخص من نفسه في كل شخص من نفسه في كل شخص من نفسه
وغيره في كل شخص من نفسه في كل شخص من نفسه في كل شخص من نفسه في كل شخص من نفسه في كل شخص من نفسه في كل شخص من نفسه

اقول فاعلم ان يقول استواءهما في جميع كيف وقد مر ان وجه الاجابة وكيفية ليست بعبارة حيث يجوز للرجل ان ينظر اليها اذا من الشبهة
ولكن الاجابة ان يمسها وان من الشبهة فلا يستقر النكاح والمسلم فيما ذكره ان يقال المراد انما هو المراد بالنظر على خلاف ذلك كما في الصورة
المراد فان البصر على النكاحية وسلك قال من سكت امرأة ليس منها بغيره بل على كونه بغيره يوم البتة فذكره حسن حديث الاستواء مقتضى
وامر وجهه بالنظر فلا تفتي فيهما بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
ان ينظر منه الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
هو الذي ذكره في قوله بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
عليك ان في الذي ذكره في قوله بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
هو القسم الاول المذكور في صدر الفصل بناء على ان اصل لما لم يتصور بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
من اصل التقدير كما سطره بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
الاشارة المذكورة في قوله بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
ولكن الرجل الثاني كان اولي اقول ليس في البتة الا لا تفتي في قوله بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
بعض من اذاده وان كان غير معين فالاولى ان يعرف الرجل في الموضوعين معا فربما يكون لان ينظر الثاني ولا الاول فاعلم قوله
ينظر المرأة من المرأة الى الرجل هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
الراجح من كمال البتة على حد من اولي المعنى ولم وكيف تعني على مثل ذلك والعجب ان قد اتبعت بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
في هذا الفصل واقع من دون اذن بالضعف حيث قال فيما بعد في التسامع في رعاية الترتيب في كلامه بالضعف كما في نسخة من نفسه
فما بعد قوله ومن البتة ان ينظر المرأة الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
لما انظر الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
بل فاعلم ان في قوله بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
بما بيان ما بينا في قوله بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
الاول قوله لا اصل فيه قوله عليه السلام فمضى بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
وقالت ما يشهد في قوله بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
لما تجوز في واحد منها بين يدي صاحبنا في قوله بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من
الاستدلال بان بغيره بل ينظر الرجل الى المرأة هل هي حرة ام مملوكة لا يستحق الاصل للمرأة والنظر الى البصر غير كاف لان ذلك في كل شخص من

والمعاصر لا يبعد فيه بحكم كتاب الله المنزل عليه والطفل الصغير شئ بالنص قال لا يجوز للمسلم أن يضر مربي دينه
إلا إلى مصلح لا يجنب النظر إليه منها وقال مالك رحمه هو كالحرم وهو محدث في الشافعي لا يضره ولا يضره تعالى وما
ملكك بما فيه من الحاجة متحققة لدخوله عليها مخير استئذان ولنا أنه محل غير حرهم ولا زجرهم والشافعي
متحققه لمخير التكليف في الجملة والحاجة قاصرة لأنه يعمل خارج البيت والمزاد بالنص الإجماع قال سعيد والمفسر وغيره
هكذا تفرد به سوره النبي فافهم في ثلاث دون المذكور كما لا يبعد عن أمته بغير أنفها ولا يضره عن وجهته إلا ما فطره
لأنه عليه السلام لم يخش العزل عن الحرة إلا بأذنها وقال لولي أمته لعزل عنها ان شئت وكان الوطى حق الحرة
فتضمنه الشافعي تحصيل الولد لها بغير الرجاء والجملة خاصة للامة فالوطى لم يملكه لا ينقص حق الحرة بغير أنفها ويستند بالكلية

وغيره فليس ذلك المسمى ببيع هتأ اذا اشتهت المطلوب بمجرد كون المبيع فاعل حقيقة الانزال فان لم يترجح بانزال البهول ونحوه وليس ذلك
بدون حرجه النظر إلى الاجنبية لا محالة وانما اعلنت لما مشوه المعنى فلا بد من تعيين مفعول ينزل هتأ بالمعنى حتى يتم المطلوب قوله وما حاصل انه يرد
فيه ككتاب الله تعالى المنزل فيه أي يوجب في كل واحد منها كذا في شرح تان الشريعة وقال بعض الفضلاء لا في المنة الذي في عهدك لئلا
تكنه بأصل الحاجة ولا تشتي المنا على سبيل الاستخدام انتهى اقول الحق انما تاج الشريعة ما اولها فلا بد ليعلم ان يوجب في كل واحد من المصنفات
الثانية المارة المعنى الشخصي والمجرب والمختص ككتاب الله تعالى بلا يرب وهو قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وكذا قوله تعالى ولا
يبدن بين يدينهم الابصار من الآيات حتى تخصيص ذلك بالثالث ووجه مع اكان على الشئ جميعا ونقصه اضعف من كانه هذا بيان دليل
آخر قري ما ذكره اولها جامع لصور الشئ مع ما تسمى وانما نيات ان كونه احوال يقتضي في الاستعمال تخصيصا سابقا ليكون ما ذكر في غير ما عني
لذلك التخصيص في انما يتصور جهنا اذا كان كلام اضعف هذا نيات الى مجموع الصور الشئ المارة الى الصورة الثالثة وحدانيتها لاوريد بغير
البدون في قوله يرد في غير ما عني في المعنى الغاية المذكورة في على سبيل الاستخدام كما زعم ذلك البعض فانه لا يكون حجة لك في احوال ساس بل قبلها
انما لا ينبغي على ذي فقلت قوله والاداء بالنص الا لا قال سعيد والحسن وغيره لا تكون سورة التوراة في الاثبات دون المذكور اقول صاحب
النسائية اطلق اسم السعيد ولم يقيده بالنسبة ليعلم تناوله للسعيد بن علي ما روي من رواية المبسوطة انتهى وتبعها من الشراح في هذا التوجيه
ورده صاحب النسائية حيث قال اراد به سعيد بن المسيب لما ذكرنا من الكشاف وقال بعضهم في شرحنا اطلق السعيد لئلا يول السعيد بن مسير بن
المسيب وسعيد بن جبير وفيه نظر فانه لا يزم حيث ان يكون للشئ عموم في موضع الاثبات وهو كما سألته اقول نظره سابقا اذ انما الظاهر ان مرادنا
الشرح بالفتاوى في قولهم تناول السعيد بن علي سبيل البهول لا التناول على سبيل الشئ والعموم ولا شك ان الشئ كذا
معانيه على سبيل البهول والقدر حوا حتى قال الحق التناول في التلويح والمشتراك مستوف لمعاني على سبيل البهول والذي لا يجوز عندنا
الشافعي انما هو عموم المشترك لمعاني على سبيل الشئ في المطلق واحد كما تقر في علم الاصول وهو غير لازم من عبارة هو لا لا اشرح وقال الشافعي
المعنى بعد ذلك كلام هو لا لا اشرح ونظر صاحب النسائية في ذلك فقلت نظره وارادوا لكن توكيد غير مستقيم وارده فلا بد ليعلم احد من السلف
لفظ سعيد بن جبير في اراد به سعيد بن المسيب او سعيد بن جبير واما ان توكيد غير مستقيم فلا بد اذ في غير عموم المشترك ولا نسلم ثبوت الاشتراك
هنا لان الاشتراك واقع لمعان انتهى اقول كما قد ليس بشئ الا الاول فلا لا شك ان العلم بلفظ سعيد لم يجمع سعيد بن المسيب او سعيد
بن جبير لعدم استعمال السلف لفظ سعيد من غير نسبة في سعيد بن المسيب او سعيد بن جبير في تقدير محتمل ليس لعدم صحة المطلق لفظ سعيد وحده
على احد منهما والاما كان علما لكل احد منهما بل اتفهم من زيادة العلم بالمراد وقبيته واذ كان مقصود العلم تناول لفظ سعيد ههنا للسعيد كما يجب
اليه هو لا لا اشرح لزم ترك النسبة ومع المطلق وانما الثاني في لفظ سعيد علم مشترك والاعلام المشترك لا تقره في علم الشافعي من حيث ثبوت
الاشتراك ههنا وقوله لان الاشتراك واقع لمعان لا يجدي شيئا لان اراد بالمعاني المستفادة من اللفظ فهو تحقيق في العلم المشترك ايضا بلا يرب

وهذا لأن الحكمة فيه التعرف عن برادة الرحم صيانة للبناء المحترمة عن الاختلاط ولا تناسب عن الكسب
 وذلك عند حقيقة الشغل أو توهم الشغل بما يحترم وهو أن يكون الولد ثابت النسب ويجب
 على المشتري لأعلى البائع أن العلة الحقيقية إرادة الولي والمشتري هو الذي يملك دون البائع فيجب عليه

في الكتاب قوله وبذلك أن الكسب في التعرف عن برادة الرحم صيانة للبناء المحترمة عن الاختلاط ولا تناسب عن الاشتباه أو رغبة صاحب المال
 والابيض حيث قال يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من تزوج امرأة من بني النضير لم يولد له ولد إلا وهو من بني النضير
 نيوها من حيث كانت لا تستبدد على جوارحه انتهى أقول ليس في اشتباهي المراء بالاختلاط المذكور في قوله صيانة للبناء المحترمة عن الاختلاط الاختلاط
 اشتبه على المراء به الاختلاط الكسبي وهو أن لا يشهد أن الولد من أبي فأنتقل به مثله لئلا يفسد الأصل والنسب من الاشتباه ويضع عنه قول
 صاحب الكافي في تحليل الاختلاط أو لا يوجب أن يحرث برادة جسمها فارتبط به فلا يدرى إن منه أو من غيره انتهى ولا يرى فيكونا
 الما بين اختلاطاً حقيقياً فلا يترتب بين الكافين في المقامين قوله وذلك عند حقيقة الشغل أو توهم الشغل بما يحترم وهو أن يكون الولد ثابت النسب
 لا يوجب على ذي نفقة سلبه أن في بيع غير موقوف أو لا يكون له ولد ثابت النسب فيجب اشتباهه من جهة ذلك لا من جهة خلافه صاحب الفتاوى
 أن يكون الولد ثابت النسب إلى المراء من توهم الشغل بما يحترم وهو أن يكون الولد ثابت النسب فيجب اشتباهه من جهة ذلك لا من جهة خلافه صاحب الفتاوى
 بدارية غير موقوفة أو لا يكون له ولد ثابت النسب فيجب اشتباهه من جهة ذلك لا من جهة خلافه صاحب الفتاوى
 ثابت النسب إلى المراء على غير الوجه الذي لا يوجب الشغل على نفسه فخره ولا يوجب له ولد ثابت النسب فيجب اشتباهه من جهة ذلك لا من جهة خلافه صاحب الفتاوى
 حتى يصح عليه على المراء أو قال بعض الفقهاء قوله وهو أن يكون الولد ثابت النسب إلى المراء لا يكون الولد ثابت النسب
 وضعت الجارية أن وان قيس انتهى أقول فيه أيضاً فخل فان الاستبراء من كونه نبيداً من حيث اللفظ والمعنى من أن يكون من جهة
 هو منها ليس هو أن يكون الولد ثابت النسب إلى المراء أو قال بعض الفقهاء قوله وهو أن يكون الولد ثابت النسب إلى المراء لا يكون الولد ثابت النسب
 يوافق ولا ينافي ولو لم يجمع المشتري نسب الولد الذي جاد به المشترة جدران استبراءاً لم يثبت نسب ذلك الولد به لكونه قرأش الامة
 خيراً على ما عرف في محلها معنى القول بأن الاستبراء لا يكون الولد ثابت النسب فخل انتهى أقول في هذا المقام أن غير ما جاد به المشتري إلى
 ما يحترم فذكر قبلنا في هذا وهو أن المراء المحترم بأن يكون الولد ثابت النسب على حدة الجارية لا يكون له ولد ثابت النسب على ما عرفت في علم النكاح
 الولد ثابت النسب إنما يثبت بان كونه من النسب في ملكه لا بما جاد به المشترة بل بان النسب في ملكه لا بما جاد به المشترة بل بان النسب في ملكه لا بما جاد به المشترة
 المحترم كذلك فان الجارية إذا كانت حلالاً من الزنا لا يملك ولها لا يخرج الكلام مخرجاً وضع الشريعة لأن وضع الشريعة أن لا يكون إلا
 في الحكم انتهى كلامه وأما في هذه صاحب الفتاوى في خلاصة هذا التوجيه حيث قال في بيان ما يحترم بأن لا يكون من بني النضير وقال إنما يقيد
 بذلك وان كان الحكم في غير المحترم كذلك فان الجارية إذا كانت حلالاً من الزنا لا يملك ولها لا يخرج الكلام مخرجاً وضع الشريعة لأن وضع الشريعة أن لا يكون إلا
 التقيد بما جاد به المشتري أو قصد رد التوجيه الأول حيث قال ولا يكون من بني النضير لما سبق في كتاب النكاح أن نكاح المرأة وهو طهارة لا يشترط
 خادماً جازاً طهارة بلا سب أو نكاح من الزنا فلهذا مع إقراره أولى ولا يرد عليه انتقاص الجارية الأصل من الزنا فلهذا لا يملك ولها لا يملك
 منقح ولا يرد من عدم طهارة ذلك عدم طهارة منقح على أن عدم جواز طهارة ليس بالحرمان المأمور لئلا يبقى ما ذنب غير ما كره

والنكاح

غير ان الارادة لا ترفع من قدر الحكم على كمالها وهو التمكن من الوطى والتمكن انما يثبت بالملك واليد
فان نصب سبباً واجباً للحكم عليه تفسيراً فكان السبب استيفاء ملك الرقبة المتوكل باليد وتلك
الحكم الى سائر اسباب الملك كالنشر او الهبة والوصية والميراث والحمل والكتابة وغير ذلك

كتاب النكاح الى هنا كما هو قول فينقل من وجوه الاول ان قوله لما سبق في كتاب النكاح ان نكاح الزنية وطيبها جائز بلا استبراء ليس
صح المعنى جهلاً لان جواز نكاح الزنية وجاز وطيبها لا يرجع بلا استبراء لا يراد على جواز وطى البهارة الزنية للحاكم بلا استبراء وكنت الذي سبق
في كتاب النكاح هو انه اذا راي امرأة ترى فقهوا حاصل ان يطأ احد ابني حنيفة والى يوسف وقال بمحرم لا احب له ان يطأ لما لم يبرأ من الزنا
اقبل الشغل بل لا غير فوجب التنزه كما في الشراء ولما ان الحكم يجوز النكاح الماتع الفرائع فلا يبرأ بالاستبراء لانه لا يبرأ من الشغل
فقد خص منه انه لا خلاف في وجوب الاستبراء في الشراء مطلقاً كما في الخلافات في الاستبراء في نكاح الزنية والكل ما جهنا في الشراء ونحوه من
استكمال كالتبرع بالوطى اصله والثاني ان قوله اذا جاز وطيبها بلا استبراء مع تحقق الزنا فمجرد احتمال لا يبرأ من مجرد احتمال الزنا
لو كان مجرد الوطى بلا استبراء لا يرفع وجوب الاستبراء في باب نكاح البهارة باكتفاء اذا احتمال الزنا غير مثبت في كل جارية مملوكة وان كان مراد
انه اذا جاز وطيبها بلا استبراء في صورة النكاح مع تحقق الزنا فمجرد احتمال لا يبرأ من مجرد احتمال الزنا غير مثبت في كل جارية مملوكة وان كان مراد
في دفع النقض بالبهارة الماحل من الزنا لان ذلك شغل محقق ولا يبرأ من عدم طيبها لذلك عدم جواز نقض النكاح الماتع الماتع وان كان المراد
في قول المصنف بوجوب تبرع النكاح بغير الشغل فلفظ لا يبرأ من عدم طيبها لذلك عدم جواز نقض النكاح الماتع الماتع وان كان المراد
عند ذلك البعض من قبل ميثقال في شرح قول المصنف وهو ان يكون الولد ثابت النسب وهو امر اتمام الما وسواء اشتغل به الزنية
او توجاه ان يكون الولد ثابت النسب انتمى فاذا كان تبرع المصنف به والنقض بالبهارة الماحل من الزنا فان رجلاً مشتغل
بما فيه محرم مع وجوب الاستبراء فيها ايضا والراجح ان قوله على ان عدم جواز وطيبها ليس لاحترام الما بل ليلتزم ما سبق ما دنع غيره كما مر
كتاب النكاح مما لا حاصل له هنا فان ما انقض النكاح المذكور على عدم احترام الما وفيما فات نقض بها التقيد بما هو محرم وكما القول بان
جواز وطيبها ليس لاحترام الما فمما لا يرفع النقض بل يبرأه كما لا يخفى قوله غير ان الارادة امر مطعون فيه ان الحكم على طيبها هو الحكم على
قال صاحب الفتاوى في بيان هذا فان مع المزاج اذا تمكن منه ارادة ورد عليه بعض الفضلاء حيث قال فيه بحيث فان غير صحيح المزاج
ايضا من الولي ودوامه وقال ولعل الاول ان يقول فان الظاهر ان الحكم منه يبرأ وان الحكم انما يثبت بالزوج والمراد من الحكم الذي
اتفق اقول كل من يراة وما اختاره ليس تمام اما الاول فلان كون غير صحيح المزاج يمنع ايضا من الولي ودوامه يمتنع فان غير صحيح
المزاج عاجز عن الوطى والمنع من الشيء انما يكون عند القدرة عليه الا يرى انه لا معنى لان يقال الامعي يمنع عن النظر الى الحركات ومن
هذا قال تاج الشريعة في بيان ان الاستبراء واجب على المشتري لا على البائع لان الشارع منى عن المولى وانما يستقيم عند من كان
والحكم للمشتري انه هو الحكم لا على البائع لانه موضع انتهى واما الثاني فلانه كيف يكون المراد من الحكم جهنا هو الحكم الشرعي والظاهر ان
الحكم الشرعي ما هو محرم شرعاً غير متصور والوطى قبل الاستبراء محرم قطعاً ولا شك ان ملة الاستبراء متحرمة طيبه فلا بد ان يكون دليله ايضا
عليه المفروض انه هو الحكم من الوطى فلا يكون المراد من ذلك الحكم هو الحكم الشرعي دون الحكم الطيبه لزم ان يكون من المحرم شرعاً

خلاف المشتري على ما لا يسهل في الحاصل بوجه الحمل في ذلك لا يشترط البتة له ان يقبض حقه من مقدمه من قبضه كما في المعتدلة
 وانما حقيقتي في شأنه بطلان ما لا يسهل على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل كما في المعتدلة فان اشترى من حقه حقه
 تركه لغيره فالتاثير انما ليست بمحاصل وقهر عليها وليس فيه نقد في ظاهر الرواية وقيل بغير شهرين وثلاثة وحينئذ لم يرد
 وعنه عنه شهران وخمسة ايام اعتبار اربعة الحرة الاكامة في الوفاة وحسن في سنة سندان وهو رواية عن ابي حنيفة قال
 ولا بأس بالاحتيال لاستحقاقه ما لا يسهل عند ابي يوسف ولا عند محمد وقد ذكرنا الوهبين في الشفعة ولما كان في قول ابي يوسف في هذا القول ان
 لم يرد بها فظهر من ذلك ان قول محمد في هذا القول هو كقولهم انما لم يكن يوجب المشتري حتى كان يلزم وجهه قبل الشراء بشرط
 ان يكون له ما لا يسهل في الحاصل بوجه الحمل في ذلك لا يشترط البتة له ان يقبض حقه من مقدمه من قبضه كما في المعتدلة

في غير ذلك فان لم يرد بها في غير ما لا يسهل في الحاصل بوجه الحمل في ذلك لا يشترط البتة له ان يقبض حقه من مقدمه من قبضه كما في المعتدلة
 لان ذلك لا يمكن له ان يسهل في الحاصل بوجه الحمل في ذلك لا يشترط البتة له ان يقبض حقه من مقدمه من قبضه كما في المعتدلة
 في المسئلة امر واحد المقتضى هو ما كان في غير ما لا يسهل في الحاصل بوجه الحمل في ذلك لا يشترط البتة له ان يقبض حقه من مقدمه من قبضه كما في المعتدلة
 فان المسئلة اذا كانت على وجه ما لا يسهل في الحاصل بوجه الحمل في ذلك لا يشترط البتة له ان يقبض حقه من مقدمه من قبضه كما في المعتدلة
 ان المسئلة الواحدة لا تكون في المسائل المتفاوتة من اختلافات قد لا تكون فيها بطلان ولا في الاعتدال فان كان الاكراه
 بطلان واحدة اعلى والظاهر ان الاحتياط في الحرام على وجه ما لا يسهل في الحاصل بوجه الحمل في ذلك لا يشترط البتة له ان يقبض حقه من مقدمه من قبضه كما في المعتدلة
 او التماس وقومها في ملك الغير ولا شك ان كل واحد على استقلال كل واحدة من المثلين واكتفى في تعيين حصة الدوامي في كثير من المسائل
 بالعلم الاول كما في الفهار والاحتكام والاحرام وفي الشكوت اذا وطيت ثبتت كما يجب في الكتاب في هذا القول بعض التاخير في قول صاحب
 المسئلة ويمكن ان يوجب منه بان التبعة هنا بطريق الدلالة كما تقدم ولا يبعد ان يكون الملاحق ولان حكم دليل لم يكن للمحقق بطلان من حيث قال
 بعد نقل ذلك ولا ينبغي ان يكون هذا من قبيل الدلالة دون القياس في غير ما لا يسهل في الحاصل بوجه الحمل في ذلك لا يشترط البتة له ان يقبض حقه من مقدمه من قبضه كما في المعتدلة
 جوا بغير كون التبعة فيما نحن فيه بطريق القياس حتى يلزم اخذ المذكور في النظر وهو تعديته الحكم من الاصل الى الفرع فيغير كاعتق في كلامه
 والاشتباه بانها يجوز ان يكون بطريق الدلالة ولا استحال للتبعة في هذا الطريق فمما لا يسهل في الحاصل بوجه الحمل في ذلك لا يشترط البتة له ان يقبض حقه من مقدمه من قبضه كما في المعتدلة
 قواعد ادواب المتأخرة وانما هنا فلان منع كون التبعة فيما نحن فيه من قبيل الدلالة دون القياس ساقط جدا اذ قد قرر في اصول الفقه ان
 شرط القياس ان لا يكون كالأصل بعد ولا عن القياس وقد ذكر صاحب المسئلة فيما مضى ان حكم الاستدلال ثبت على خلاف القياس فتعقبت ملك
 المطلق لا يستلزم لاجمال لثبات في غير ما لا يسهل في الحاصل بوجه الحمل في ذلك لا يشترط البتة له ان يقبض حقه من مقدمه من قبضه كما في المعتدلة
 ان لذلك البعض في هذا المقام كلمات اخرى اذ لا يطول في ذكره الكلام بل اطل على بعض من التفرع من هذا المختصر قوله تعالى والمشتري

على ما بينا قال صاحب المسئلة في قوله على ما بينا انما لا يطول في ذكره الكلام بل اطل على بعض من التفرع من هذا المختصر قوله تعالى والمشتري
 لا فرق بين المسئلة والمشتري في كون الرقبة في كل واحد منهما اصدق الرقبة فكيف يصح ان يشير المصنف في بيان اختلاف بينهما الى الفرق
 بينهما فيه استلزاما انما العوايب ان قوله على ما بينا اشارة الى قوله او لا تتاحل وقومها في غير الملك على اعتبار ما راجع ودعوة المانع او يجوز
 بين المسئلة والمشتري كما يدل عليه تعليل قوله لا تتاحل وقومها في غير الملك على اعتبار ما راجع ودعوة المانع او يجوز
 بوضع كل ما لا يتاحل من مسئلة في قوله لا تتاحل وقومها في غير الملك على اعتبار ما راجع ودعوة المانع او يجوز
 انما الحديث المذكور في قوله لا تتاحل وقومها في غير الملك على اعتبار ما راجع ودعوة المانع او يجوز
 في غير ذلك فان لم يرد بها في غير ما لا يسهل في الحاصل بوجه الحمل في ذلك لا يشترط البتة له ان يقبض حقه من مقدمه من قبضه كما في المعتدلة

في غير ذلك فان لم يرد بها في غير ما لا يسهل في الحاصل بوجه الحمل في ذلك لا يشترط البتة له ان يقبض حقه من مقدمه من قبضه كما في المعتدلة

وكماسا روى ان النبي عليه السلام سمى من المكعبة موسى للمحاربة ومن المكعبة دوى للتبديل وماسا روى انهم جعلوا
ما قبل الغدير مرقم قالوا الخلاف في المحاربة في الزمر ائمة اذ كان عليه قميص واجبة فلا بأس بها باجماع وهو الصحيح
قال كتابنا في المصطفاه هو التواتر وقال عليه السلام من ملأ فمها المسلم ومحق يده تنازوت ذنوبه

وجعل الملك في قوله لا تزج بهما عن مكة على ذلك الوجه كما فعل بعض المتأخرين قصص لا يخفى أو استعمل في اللغة والعرف فعل اليطرد والمكسب الطرد
وأما قتال ملك اليمن وملك الكنانة قوله جل جلاله وداية عليه السلام من من المكاسم وهي المعافاة فمن المكاسم وهي التقصيل قال في التائية
وتفسير المكاسم بالمعافاة في نظرنا لا يقال في ديوان الادب وغيره كما في امراته ضاحجا وكاسع المرأة قبلها وقال في القاموس من النبي صلى الله عليه
وسلم عن المكاسم والمكاسم هي من طائفة الرجل الرجل وضاحجا ياء لا تسترنيها الى معناها في البيان وقال أمين يهودي ذلك قلت
فيه نظر لان الضاحج هو المعافاة غالباً وبالأخص في امره والادب والغالب انه مما عانته انتهى أقول ليس بهذا الشيء لان كون الضاحج هو الضاحج
غالباً ممنوع ولو سلم ذلك فلا يرد منه ان يكون المكاسم هي المعافاة في الغالب وانما الذي يلزم ان تتكلم المكاسم والمعافاة في الغالب
ان احد التلزامين لا يكون الا بالوجه والتميز فكيف يقع تفسير احد لهما بالآخر ولو سلم صحة التفسير باللام بناه على المسامحة لم يردنا
لان المعافاة لا وجهت بدون المعافاة وان كان في غير الغالب كانت المعافاة اخص من المعافاة بل يقع تفسير المكاسم التي هي المعافاة
بالمعافاة على عدم صحة التفسير بالآخر وقد صاحب الثانية انه يؤول في تفسير المكاسم بالمعافاة لا غير وقال بعض المتأخرين وفسرنا المعافاة
مع ان المكاسم هي المعافاة في ديوان الادب وغيره كما في امراته ضاحجا بناه على ان الكلام في المعافاة وانما هو ان معنى من المعافاة هو
داك على سبيل المعافاة لعدم الخلاف في ابادته المعافاة لاطل ذلك الوجه على ان المكاسم بحسب التفسير المعافاة المخصوصة لا سبيل
في القاموس كما في ضاحج في ثوب واحد بل بناه على ذلك البعض في شرحه وقال في الحاشية في رد على صاحب الثانية أقول كل من ضاحجات كلاس
مخرج الما قول بناه على ان الكلام في المعافاة بعد التائية المعافاة المكاسم بالمعافاة ظاهر سلطان لان كون الكلام في المعافاة كين ليس في تفسير المكاسم
بغيره من اجل قول المصنف في الحديث يكون مطابقاً لمعناه واما قوله وانما هو ان معنى من المعافاة من كان على سبيل المعافاة
او لم يفسر احد من الثقات بهذا التحصيل عند بيان المراد بالمكاسم المذكورة في الحديث بل يطلقوا قال الخشري في التائية من النبي صلى الله عليه
وسلم عن المكاسم والمكاسم هي من طائفة الرجل الرجل وضاحجا ياء لا تسترنيها انتهى وقال الجوهري في الصحاح كما في معن ضاحج والمكاسم
التي هي معناني في الحديث ان ايضا في الرجل الرجل لا تسترنيها انتهى وقال المطرزي في المغرب من المكاسم والمكاسم هي من طائفة الرجل الرجل
ومضاهية ياء في ثوب واحد لا تسترنيها بنحو المراد بها في الحديث عن ابي عبد القاسم بن سلام وابن دؤيب وغيره وكذا كاسك الازهرى وغيره
انتهى واما قوله لعدم الخلاف في ابادته المعافاة لاطل ذلك الوجه من غير ذلك ايضا اذ لا شك ان شاعرة المعافاة الرجل الرجل في ثوب واحد لا تستر
بينما ليست باقل من شاعرة المعافاة ولو في غير ذلك الثوب فكيف يقول بآباده الاولى من لا يقول بآباده الثانية سيما عند إطلاق لفظ
الحديث بل كونه تقييداً في نفس المعافاة واما قوله على ان المكاسم بحسب التفسير المعافاة المخصوصة لا سبيل المعافاة واستشاده عليه
بما في القاموس فليس بمقتضى اصلا لاشعاره ان كانت هي المعافاة المخصوصة الا ان معناها ليس هي المعافاة ولا سيما بالنظر في التفسير في الكناك
منع كل من معن الاخرى بعض الصور كما في من قبل فكيف يقع تفسير المكاسم بالمعافاة كما هو حاصل نظر صاحب الثانية من ان جعل المراد

[illegible][illegible]

॥

秋

قد حقيقه فاق عليه السلام ليس المراد ما طابت به نفس امارة وما روي ان يحتل به انفس القوم انفسهم يشعروا انهم من طوبى
الى يد المسلمين بالحق المحل والواجب فليس لحدود ان يختص به دون اذن الامام كما في سائر الشرائع وفيه اعتراضان ابدال تقييد
النسب على المسند لا يجوز الا اذا استقام به النحل لانه حينئذ يكون ابقاء النحاج على اعتبار الامام قلو
لعمامة اخرى كما هو في غير فقد قيل الثاني حق بل ان الامام ملك استغلا لا لانه لا ينفصل فاذا كان الثاني احق بها

[illegible]

[illegible]

قوله والراجح ان الاول يترس من الثاني لانه كلما جازى بالحق به الحديث اذا افاضنا فيه كلام التعليل ولمك لايزول بالبرهان
فقال في النشائية وقطاع ان يقول الاستدلال بهذا الحديث على نهج ما صح وما على نهج ما لم يثبت فيه من حيث هو على كونه اذ لا شرعا
عليه صرح الاستدلال به وهو الجواب عن ما كان اذ لا شك في ذلك لان ما كان شرعا لا يردى من من قال ان الامام من قتل خطيئا عليه ملك
سب من قتل مقتدى واقتصر بعض الفضلاء على الجواب عن ما لم يثبت فيه من حيث هو فبينما فرق لوجود دلالة التعليل في النظر الامام من حيث هو
في الاحياء فلا يلزم ان يكون لخطا التعليل انتهى القول الفرق الذي ذكره ليس بتمام لان الامام التعليل ذكره في كل واحد من الحديثين
في الثانيين فاذا كان كل منهما مأمورا لخطا الاول فلهل وجد لخطا التعليل شرطا في اذن الامام في احد الثامين ودون الاخر فمكشك لم يسمع
لكن من ايدى الشرع قوله من جبر اخا على كبريائك ثنتين انما الامام ودعها الى الخير والاصل في ذلك ان الحكم لا يتغير في كون
الخير مفيدا للملك فمنهم من قال ان فيه كمالا في ثلث سنين ومنهم من قال ان فيه كمالا في خمس سنين ومنهم من قال ان فيه كمالا في ثمانية سنين
فلهذا روي اذ جاء وانسان اخر قيل معنى ثلث سنين واحياه فاذا حكم على الثاني ولم يملك على الاول وجه الاول ما روي عن عمر بن الخطاب ان
يقصد ثلث سنين حتى انك بعد ثلث سنين فكل من ثلث سنين والاصل في ثلث سنين في كل واحد من الحديثين ومنهم من قال ان فيه كمالا في ثمانية سنين
في الكتاب والجواب عن استدلالهم ان ذلك مفهوم وليس كذلك في النشائية او دونه على بعض الفضلاء واجاب عن ذلك من قال ان فيه كمالا في ثمانية سنين
استدل على ان ثلث سنين بهذا الفرق مما به ان ثبوت الحق ليس بالحديث بل بالاجماع انتهى القول جوا ليس بسديد او لو لم يكن ثبت
حق في ثلث سنين بالحديث بل بالاجماع لكان الحكم وانما شرطا في ثلث سنين لقول عمر بن الخطاب ان فيه كمالا في ثمانية سنين حتى انك
ما صلا الاستدلال بمفهوم الحديث المذكور على ثبوت حق اقتضاه ثلث سنين او في ثمانية سنين او في ثمانية سنين ودعا رادعه ودعه على ان
استدلال النص بمفهوم ذلك الحديث ليس بتمام لعدم كون المفهوم من هذا فلا بد منه الجواب المذكور قوله لان الدرس كان على
الاول لم يسمع من فضلاء المسلمين من حيث العشر واخراج فاذا لم يحصل بغيره لم يسمع من فضلاء المسلمين من حيث العشر واخراج فاذا لم يحصل بغيره لم يسمع من فضلاء المسلمين من حيث العشر
ما التعليل فانتهى ان يقرأ الامام ويدفعها الى الخير بعد الاحياء ايضا اذ لم يسمع من فضلاء المسلمين من حيث العشر واخراج فاذا لم يحصل بغيره لم يسمع من فضلاء المسلمين من حيث العشر
ونعني بالماضي التعليل فان قلت يملكها الانسان بالاحياء او يملكها بمجرد ان يخرج من بصره اذن بالحق فيهما بين النبي والامام لا يحد
ن يرضع مملوك احد اسلعه فمعه لا تتفاد المسلمين ويحد رادع يرضع غيره مملوك السيد لذلك قلت في غير ما يرضع المصير
اسلعه التعليل انما في الذي ذكره بقوله لان التعليل ليس باصل يملكه بغيره لانه يكون التعليل الاول مفيدا للملكي بدون الثاني
ان السلوب تحريمه ياتي ذلك كاتري قوله الحق ما جازم اليها حق اولاد على ما بيناه قال عاتة الشرح في هذا التعليل منقوض
بما حقيقته اى عند مخرج اولاد ابي عبد الله يرضع ويحد رادع يرضع غيره مملوك السيد لذلك قلت في غير ما يرضع المصير
انما في اول القرية من حقيقته انما هو الحق في ارضه صاحب النشائية والشيخ المصيري قوله ليعيب بولادته من الشرح في غير ما يرضع المصير

기쁨
기쁨

وَأَمَّا سَمِيحُ الْقَبْرِ وَالْقَائِمُ الْعَلَمُ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَاسْمِهِ مَا كَانَ لَهُ فَإِنَّ الْقَبْرَ مَشْتَقٌّ مِنْ الْقَبْرِ
وَهُوَ الظُّهُورُ وَاسْمُ خَاصِّ الشَّجَرِ الْمَعْرُوفِ لَا يَكُلُّ أَشْجُلُهُ هَذَا كَثِيرٌ الْمَطْلُوبُ التَّحْدِيدُ لِطَرَفَيْهِ بَيْنَ مَعْنَى

قطعية وما هو قطعي الشك الا قطعية وكون التي من باء احب غرض قطعية بالاختلاف فيثبت بطلان محرمه فان فيه اختلاف فابين العلماء وان في وجها
الاختلاف ايراث الشبهة تكون المحرم قطعية وما يدل عليها في انتهي اقول وفيه ايضا خلل ما اوله فقلنا اننا فاسم حلت لانه المصادرة على
المطلوب معان الظاهر من قوله فان فيه اختلاف فابين العلماء في مقابلة قوله وكون التي من باء احب غرض قطعية بالاختلاف ان يكون اوده
اعلماني غير التي من باء احب اختلافه في كونه غير انيول الى ما ذكر في غاية البيان والاثبات فاننا قلنا قوله تكون المحرم قطعية وما يدل عليها
في محرم لا يتبادر باقوله لان مدلول ما قبله ان غير التي من باء احب ما وقعت فيه شبهة بالاختلاف العلماء في حقه فالأمر من ان يكون حرم
قطعية ما لا يتبادر لتكون المحرم قطعية تكون حرمه غير التي من باء احب قطعية لم يكن التفرع صحيحا قطعا وان اراد به تكون حرمه
تكون قطعية ما هو دليل على ما نحن في شرح كلام المعنى هنا ما ذكره تاج الشريعة وصاحب الكفاية حيث قال لا يعني ظاهرا بل بالآثار
محرمة الا الا في عين ثبوت ذلك احسين قطعا غير التي ليس بتلك الشبهة لكان الاجتماع وفيه انتهي فانها لم يرد بها بالاجتماع فدلنا
في تسمية غير التي يلزم المصادرة معنى ذلك احسين قطعا غير التي ليس بتلك الشبهة لكان الاجتماع وفيه انتهي فانها لم يرد بها بالاجتماع فدلنا
في سبب اقول من قبله بعد بيان ان عدم حرمه كما اشار اليه المحقق فيما بعد حيث قال في الصريح لا يلزم حتى
ان يصلح وقال في تنقيح الذميب بعد بيان ان عدم حرمه كما اشار اليه المحقق فيما بعد حيث قال في الصريح لا يلزم حتى
الذكر من قبلنا حيث قال لا يقول انهم قطعية حرمه غير التي هي اسم لا يفرقون سخطا فيجوز عليهم الالتزام ونها كما روي ان حرمته
وحرمته في المحرم فالحق فاصلا لا ليس لقطعية انتهي اقول ليس في حرمته لان عدم قول انهم قطعية حرمه غير التي من باء احب لا ينافي
توجه الالتزام عليهم بل في ذلك توجه الالتزام عليهم لان حرمته لا يفرق قطعية بالارباب في الكتاب ان الله تبارك وتعالى في امره انما فيه
الكريم ربنا والرحمن وهو محرم احسين وقدرت اسنة متواترة ان التي هي على الله عليه السلام حرمه انهم عليه انفسا على الاله ما ثبت به
الادلة القطعية قطعي منها فانما قيل انهم قطعية حرمه غير التي من باء احب احسين ان لا يكون غير التي من باء احب لكان ان قطعية بحرمه وعلم حرمته
لا يحتمل في محل واحد فقد توجه عليهم الالتزام في كل من كفره مكره وتكليف والذى ذكره في قوله ونها كما روي ان لا يجوز شيئا لان ملك الربوا
عندنا الكليل مع الجبن او الجبن والاوزن مع الجبن عندنا الشافعي المحرم في المطلوبات وان في ذلك انما هو في بيع الخنزير باختلاف متفاضلا
لا يجوز الربوا عندنا لعدم وجود ملكه كما يحرم ذلك البيع وما عدا الشافعي فيجوز فيه الربوا الموجود وعلم حرمه تكون حرمه الربوا قطعية في محرمه
على الشافعي هناك ايضا الشافعي فالحق فاصلا لا في انهم احصا قوله وانما هي غير التي من باء احب مرة اخرى لانه في بعض الفضلاء ولكن
اقول من حيث لا يضر انتهي اقول ليس في ذلك بعد اذ لا حرمه لانها من باء احب يكون معا في حرمته انما هي غير التي من باء احب في حرمته
وهذا المعنى لم يرد في غير التي من باء احب فلو لم يكن غير التي من باء احب في حرمته تاج الشريعة وصاحب الكفاية هنا حيث قال لا يثبت في حرمته

والثاني ان يجد به بيان المحكم اذ هو الراجح بمنصب الرسالة والثالث في حق ثبوت هذا الاسم
وهذا الذي ذكره في الكتاب قول ابن حنبل في حديثه وعندهما اذا اشتبه صاحبها ولا يشترط القدر بالزبد

فان لما شدة وقوة ليست لغيره اوضح سميت ام لمباش انتهى وليكن سلم ان ذلك منج لا ساقطة فلا وجه لقوله لا يفرقان المقصود بهذا الكلام
انما هو الجواب عن احتمال انهم على كون النجوم ساكنة كقولهم ولا يشترق من غمارة النحل وهو موجود في كل مكان فانه اذا منج قولهم لا يشترق
غمارة النحل سقط منه المقدر من الاستدلال المذكور فلا يتم دليله على النجوم عليها وهو عين الغمارة ثم ان صاحب النجاة قال في شرح كلامه
انما قولهم وانما يسمى يعني غير النجوم من ارضه غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم
فانما لا يلحق بالشمس اى اصلا اذ لا يلحق بالنجوم عن قولهم المذكور ولا يشترط به قولهم اى فيما بعد على ان اذكر ثم لا ينافي كون الاسم خاصا
وليس ان هذا الشرح مجيب عن مثل ذلك الشرح وكان ان مثل كنهه غير في قوله يعني غير النجوم على اسهوس من علم الناس الاول
الانما في قوله اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم
يقال يعني انما يسمى النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم
لكن مراد النحل اى سته النحل حتى يوجد وجه التسمية في غير النجوم من ارضه غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم
وقال جاز من الشرح في تفسير قولهم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم
والصديق قوله في الشرح من النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم
اذا علم من قولهم انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم
لكنه قد مر ان هذا الشرح لا يوضح ما وضع واضع معين بل لا يوجب التسمية وكثرة مخالفي فرد من افراد منج كما هو حال سائر الاعلام الغالبة على الناس
في موضوعه والغالب ان مراد النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم
معين من افراد منج الكوكب وهو الاثر بالان معنى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم
من ذلك الجنب هو الاثر بالان كونه عالما ان هناك من خطية وكثرة الاستعمال فيه لا للاختلاف معناه فيه ولهذا يقال للاعلام الغالبة على الناس
اتفاقية وهذا كما لا يشترط به من له دية بالعلوم الا لا يوجب التسمية وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم
الان مراده بالنجوم المعروف بالنجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم
قوله والثاني ان يريد به بيان انهم على قولهم في قوله والثاني ان يريد به بيان انهم على قولهم في قوله والثاني ان يريد به بيان انهم على قولهم في قوله
القول فيه بحث لان حاصله في النجوم في قوله والثاني ان يريد به بيان انهم على قولهم في قوله والثاني ان يريد به بيان انهم على قولهم في قوله
من اثنين الشريعتين في قوله والثاني ان يريد به بيان انهم على قولهم في قوله والثاني ان يريد به بيان انهم على قولهم في قوله
فذلك الشريعتين انما هو النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم وبقوله انما يسمى غير النجوم اى النجوم
عندما سار الكون في قوله والثاني ان يريد به بيان انهم على قولهم في قوله والثاني ان يريد به بيان انهم على قولهم في قوله

النجوم

والثاني

لأن الاشتداد به كان المجرى بالاشتداد وهو المجرى في الفساد فلا يجر حقيقته وإن العبد أن يبدل الفساد وكذا إذا
 بقدره في الفساد من العبد أو الحكم الشرعي قطعية فلا يجر بالاشتداد وإنما بالاستقلال ويجوز للجمهور وجوب
 فيكون في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد واحتياطاً والثالث أن بعض أحوام غير معلول بالاشتداد كمرق علب وقمر الناس في البحر
 حرمه عيني أو قال إن التمسك بها حرام لأن به يحصل فساد وهو الضحك عن ذكر الله وهذا كفر لا يجوز أن يجر به حرمه
 العيني قد جاءت السنة متواترة أن التمسك به حرام الحزب وعبد الحق الإجماع لأن فساداً عوالم كثيرة وهذا من جملة
 الحزب لغير أن ترد أمثلة بالاشتداد منه هؤلاء سائر المطويات ثم هو معلول عندنا لا يتعدى حكمه إلى الاشتداد
 المسكونة والشافعي في بيعها وهذا بعيداً عنه على السنة المشهورة وتحويل لعدم زيادة الاسم التثليل في الأحكام لأن الاسم

[illegible]

ولما قوله عليه السلام حرمت الخمر لصينها ويجوز بيعها قليلا وكثيرا والسكر من كل شراب حقت السكر بالقرم حتى غير الخمر
السلط للمعاونة وكان المفسد هو القدر المسكرو هو حرام عندنا وأما عليهم القليل منه لا بد من حرقه والمعاونة الى الكثير فما على حكمه
والثالث انما لا بد من حرق نفسه غدا بحق على الاباحة والمحد يثبت الاول في ثوابه على ما بيناه ثم يرجع على القدر من الاخير اذ
هو المسكر حقيقة والذي يصيب عليه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالبلغ حق وقد شرع بطلان حكمه
حكمه الثالث لان صب الماء لا يزيد الا اعتقا بخلاف ما اذا صب الماء على العصير ثم يطلع حق يذهب ثلثا الفصل

عند محمد بن كل مكره كراية التحريم ليس كحرام اصله عند ما بل الى الحرام قرب واما السكر وانه التمتع ليس بحرام ولا الى الحرام قرب
عندنا صرح بذلك فليس كراية كتب الاصول فيجوز ان يكون المراد بالكل ما يمتنع من كل شراب حقت السكر بالقرم حتى غير الخمر
مما ذكره في قول الكس فيمنع الثاني بين المعنيين تام قوله لما قرأ عليه السلام حرمت الخمر لصينها ويرى بعيننا طليما وكثيرا
والسكر من كل شراب قال في النهاية ولما ايضا قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية بين التعالي اكلت في تحريم الخمر في هذه الاية وفي
الصدر من ذكر الله تعالى وايراث العداوة والبغضاء وهذه المعاني لا تحصل بشرب القليل ولو غلبنا وغاير الاية قلنا لا يحرم القليل
من الخمر لانه لو كان تركها غير ظاهر الاية في قليل الخمر بالاجل ولا اجماع فيما عداه فيبقى على ظاهر الاية فيبقى على قولنا لا يستلزم بالما بعد الخمر
الاشربة المحرمة الاية فان طليما ايضا حرام عندنا بمتنا طليمة وعندنا كاشفي واكثر العلل ان المعاني المذكورة في الاية المذكورة في قولنا
بشرب طليما كما لا يخفى قوله حسن السكر بالقرم في غير الخمر اذ السلط للمعاونة اقول الظاهر ان مراده بقوله حسن السكر بالقرم في غير الخمر
على السكر في غير الخمر ان يكون البطلان على المقصود كما في قولهم خصصت قلانا بالذكية لا نفرض موضع اذ هو المفيد لمدعاها بهنا دون
العكس كما لا يخفى على ذي مسكة لكن في بحث وهو ان الاستدلال على مدعاها بهنا بهذا الوجه كما يقتضيه كل الثالث يقتضي ايضا من الاشربة
المحرمة الاية في غير الخمر وانه بطلان ان استفادة حصر التحريم على السكر في غير الخمر من حقوق فقد اوردت في المذكور في كل استفادة
من مفهوم المخالفة خلاف المذهب فليتأمل قوله ولان المفسد هو القدر المسكرو هو حرام عندنا فان قيل القبح الاية انما يقتضي حراما
لا يفترده فيبقى ان يحرم ما تقدم ايضا قلنا لا وجد السكر بشرب القدر الاية اضيف الحكم اليه كونه طليمة من يمكن ان يذوقه جمهور الشرع بخلاف
صاحب العناية على الجواب المذكور حيث قال في نظره ان الاضافة الى العللة اسما ومعنى وكلما اولى والجمهور من هذه العناية انتهى اقول
ان اراد بقوله والجمهور بهذه الصفة او كل احد من اجلا للجمهور بهذه الصفة فليس يصح الا لا يخفى ان شيئا مما قبل الجواب الاية ليس بعللة
اسما ولا معنى ولا حكا اذا العللة انما هي صفات اليه الحكم والعللة مستفيضة بالشرطي الحكم والعللة كما يتصل به الحكم والعللة اخرى كذا عرف كذا في كل
الاصول ولا شك ان شيئا مما قبل الجواب الاية ليس بصفة من هذه المعاني وان اراد بذلك ان الجمهور من حيث هو مجموع هذه الصفة
كما هو الظاهر فلو لا القبح في مطلوبنا هذا لا شك حرمه مجموع الا قد حرم حيث هو مجموع عندنا اشتراط على القدر المسكرو انما حرمه بمرتبة ما قبل
القبح المسكرو بانفرد به فبقى الكلام في ان اضافته الحكم الى الجمهور من حيث هو مجموع اولى ام الى الجواب الاية وصدده والظاهر في ما دللنا
هو الاول لان الجواب الاية وصدده مائة معنى وكلما لا اسما على ما هو المشهور في كتب الاصول والحكم انما هي صفات الى العللة اسما لكن الفا فصل
الاستقالي في كل الشرع في مباحث العلة من باب الحكم فذهب المستوفى الى ان الجواب الاية لا يبيح بمرتبة لمدعى في حق ثبوت الحكم بغير الحكم
مضا على الجواب الاية بعللة اسما ايضا كما لا يخفى من حيث وكما لا يخفى من حيث انما حكمه كونه مائة على ما في ظاهره ثم قال صاحب العناية والاولى في القبح
الحرام هو المسكرو عللة على ما تقدم مراد على القبح الاية حقيقة وهو مرادنا فيكون الجواب الاية حراما انتهى اقول ليس بذات فضل على من لا يملك على

لأنه صار دينا باليمين بالارواح فصارت الارواح من هذه وهو من ولو قبضه بكلف احضار في قيام ايديها لطيفا لا ان الذي يقول تصدق
العين هذه الروح لانه هو العاقل فخرج الحق اليه وكما يكلف احضار الروح لاستيفاء كل الدين يكلف لاستيفاء ما قد حصل لاحتمال الروح
ثم اذا قبض العين يذبح احضار واستيفاء الدين لقيام مقام العين وهذا بخلاف ما اذا قيل ربي العين الروح خطأ حتى يقضي النعمة
على ما قلته في ثلث سنين لم يجز الروح على قبضه الدين حتى يحضر كل النعمة لان النعمة خلف عن الروح فلو من احضار كذا كما لا بد
من احضار كل عين الروح وما صار من قبضه فلهذا وفيما تقدم صله دينا بفعل الروح فلهذا اخذوا ولو وضع الروح على اليد ليعمل وانما
يودعه في يده ففعل لجره الروح يطلب دينة لا يكلف احضار الروح لانه لم يرد من عليه حيث وضع على يده فلهذا لم يكن تسليط قدرته ولو وضع
العدل في يد من في عياله وغافل طلب الحق دينة والذى في دينه يقول او دعني فلو كان كذا لم يكن كذا فشاء الدين لان احضار الروح
ليس على الحق لانه لم يقبض شيئا وكذلك اذا غاب العدل بالروح ولا يرى عين هو ما قلنا ودان الذي اودعه الله تعالى الروح قال عمر بن الخطاب
الروح على الروح مثلي حق يشبه كونه رحما لانه لم يجد فقد تولى المال والخلق على الحق فيحقق استيفاء الدين فلا يملك المطالبة به

وجوه من ان المراد بالاول قوله وليس كما منا فيليس لشيء لان كون عدمه كما منافي لا يضر بشرط السائل لم يمتدح فان مقصوده ان الحق في غير
المعص ولذا تصح الكفالة بان صحة الكفالة لا تدل على صحة الزمى لان الكفالة تصح بغير عيب وجوبه ولم ينفذ بسبب وجوبه ولا يصح الزمى بذلك
بلا خلاف فيجوز ان يكون تصح الكفالة بالعين المعصون بنفسه ايضا الذي كلاسنا فيه ولا يصح الزمى بنظر تيم الاستدلال بصحة الكفالة
على صحة الزمى به ولا يخفى ان عدم كون كما منافي الدين لم ينفذ بسبب وجوبه لا يمنع من الاعتراض بهذا الوجه وانما يفسد ما اشار به
تاج الشريعة من صحة الكفالة بغير عيب وجوبه وانما قوله ما ذاب كل ملك على طاعة فلهذا اخذنا الكفالة الى ذلك لان
لا اعتد كماله بغيره و مراد المعص بالكفالة في قوله ولذا تصح الكفالة بغير عيب الكفالة المنجزة فلهذا لا نأخذ بقوله ولذا يصح بغير عيب
بناء على قوله لا يصح الا على قول أبي يوسف فان المعص عندنا لا ينفذ بغيره لوم انصرفت وعنده من قبضه يوم الانقطاع كما توضح في صدر كتابنا
والنفس من ان صحة الزمى بالامعان المعصونة بانفسها على قول المختار جميعا فلا يجزى الترتيب الا على قول أبي يوسف وليست مشروطة
لو لم يضر هذا احد من الشرائع قوله وجوبه من بالاقول من يترو من الدين وليس يصح لان معنى المعص واحد منها ومعنى الشريعة
واحد منها فيقول الرجل حررت بالامانة زيد وعمل بالامانة من غير وجه ويكون الامانة وان يشهدوا
بشهاد واحد من القيمة والدين وهو انهما لا يشران ثم ان تاج الشريعة من الشرائع بين وجه الكفالات المعنى بين المعص وانما حديث
قال والى من يدين ان كونه من في قوله الاقل مثلا لتبينه مما قلنا من انصرفت من معصا عرفان بخلاف اقل مثلا لان اقل نكرة
هنا معرفة لانها ولا نكرة انتهى كما لا يقول ليس نه ابيد اذ لا نسلم ان المعرفة لا يتناول النكرة تناول الكل بل هو مقتضى من
القيمة ينفذ ان المعرفة لا يتناول النكرة لا يتناول لان مدلول المعرفة شيء بدينه و مدلول انما شيء بالبيعة وبما متفقا وان فلا يتناول النكرة
المعصية من المعصين فلا يتناول شيء بل هو امر شائع يستعمل اللاحق قولنا واحد منها او جميعا وبما متفقا وان فلا يتناول النكرة
وشائع يستعمل مع ان كونه واحد من وجه نكرة وكذا جاني منها معرفة ولا يتعين على ان الوجه المذكور لم يفرق بين ان يكون
المتفصيل مع المعصين ان يكون مشتركا في شيء فذا كان دخول كونه من معرفة ولا يتعين فذا كان دخول كونه من معرفة ولا يتعين فذا كان دخول كونه من معرفة ولا يتعين
النكرة مثلا لو كان العبارة فيما نحن فيه اقل من قيمة ودين لزم ان لا يكون فرق في المعنى بين تعريف الاقل ونكرة وليس كذلك
وذكر بعض الفضلاء وجها اخر لفرق بين المعرفة والنكاح حيث قال ان يكون من في النكرة تفصيلية لوجوب تمام الاصل باحدا لا بالثلاثة
ويكون في المعرفة للبيان لعدم جواز الجمع بين من وحرف التعريف من غيرية كسب التحريم حال وفيه بحث اذ قد عرفت من ان اللفظ هنا
ايضا كذا وكذا والفرق على المعصية شدة الذنب انتهى اقول الحق في الفرق في كمال ذلك المعصية من ساقط اذ قد عرفت من ان اللفظ هنا
استعمالهم تفصيل بدون احدا لثلاثة الا ان ميل النقص عليه وتبين لما في قوله تعالى والسر وحق قوله تعالى والله اكبر في حق
المتبين انفس عليه ولا يلزم على تقدير ان يكره اسم تفصيل بل كل من تفصيل لغيره انكره مسلما بقرينة شدة الذنب غير سماع

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

تاریخ

[illegible]

CONCLUSIONS

[illegible]

کتاب الحنايات

[illegible]

دو کوزه حبه السلام اگر
اولی یک استغفار باشد

من الدنيا في الشرع لمع الاله والى لا يعينها العرف الا على غير ايجاب عن قياس الشافعي وجوب الكفارة في العمدة على وجوبها في الخطا
 يعين الكفارة في الشرع لمع الزنب الاولاني وهو الخطا لا يعينها العرف الزنب الا على وهو العمدة فان كمن شئ فعمل اللادني للقرنة
 على الا على لا يعينها في الدنيا وفيه راقال صاحب القاية فان قال الشافعي قد دل الدليل على عدم اعتبار صفته العمدة وهو وجه
 يتفق قال بما تاراجيبا لا راقال صاحب القاية فان قال الشافعي قد دل الدليل على عدم اعتبار صفته العمدة وهو وجه
 فهو من سنن الشارح ايجابا لا راقال صاحب القاية فان قال الشافعي قد دل الدليل على عدم اعتبار صفته العمدة وهو وجه
 راقال صاحب القاية فان قال الشافعي قد دل الدليل على عدم اعتبار صفته العمدة وهو وجه
 ان المذكور يصح وهو صحت انتهى اقول انهم ان يقولوا لا يشك الا لزوم اذ انقصوا واجب في القتل العمدة بالاجماع فلو اتفقوا
 ان يكون المذكور بعد كل اكل الا لزوم ان يكون انقصا ايضا كوني في الجزم انه لم يذكر فيه وان جعل الجزم المذكور في الاية على الجزم
 الا في صفة كما هو الظاهر من اظهر الشارح وقيل انقصا جزاء مني فنهذا لم يذكر فيه الا في صفة كما هو الظاهر من اظهر الشارح وقيل انقصا جزاء مني فنهذا لم يذكر فيه
 يمكن ان يجاب عنه بوجهين احدهما ان وجوب انقصا من بآية اخرى وهي قوله تعالى كتب عليكم انقصا في انقصا فان قلت اشارة
 قوله تعالى ومن قتل من موثما شتمه انقصا من بآية اخرى وهي قوله تعالى كتب عليكم انقصا في انقصا فان قلت اشارة
 على اشارة النفس عند التما في فعلنا بآية اخرى وهي قوله تعالى كتب عليكم انقصا في انقصا فان قلت اشارة
 من وجب اكلها من في المنصوح وغيره من كتب الاصول ولما الكفارة غير اكلها من كل الوجوه على انقرض في كتب الاصول ايضا وانقصا من
 جزاء انقصا الى القاتل في قوله تعالى ومن قتل من موثما شتمه انقصا من بآية اخرى وهي قوله تعالى كتب عليكم انقصا في انقصا فان قلت اشارة
 في بطلان الكفارة اوجبا وقال صاحب القاية في معراج الدعاية بطلان انقصا على الميسر والاسرار ولا وجه على ما قيل لان المذكور
 الاية جزاء القتل العمدة اذ على ما قيل كان الزكوة جزاء الردة ولان زيادة الاستعمال زيادة على اشرط انقصا من فيكون نسخا وانما ما قيل
 فلو قد فعل في ان قوله بعد لا على معنى تطويل الامة مما لا يقال فلو كان في المعنى اذ اطلعت الامة انتهى اقول ليس شئ من نيك المولى
 سبب من عدم وجه الاية المذكورة على ما قيل مستقيم اما الاول منها فلان كون المذكور في ايتك الاية يزد قتل العمدة لا ينافيه كون قوله
 في انقصا قد فعلها على ما قيل انقصا المذكور في الاية فلو كان كذلك انقصا من بآية اخرى وهي قوله تعالى كتب عليكم انقصا في انقصا فان قلت اشارة
 ان القتل بهذا الطريق مستلزم لردة في الاية فلو كان كذلك انقصا من بآية اخرى وهي قوله تعالى كتب عليكم انقصا في انقصا فان قلت اشارة
 من من يرد من دين الاسلام فانه التوبة على سبب قتل المؤمن بطريق الاستعمال للمادة اذ لا يرد في جزاء وجب على فلو قد فعل في
 على ما انقصا من بآية اخرى وهي قوله تعالى كتب عليكم انقصا في انقصا فان قلت اشارة

[illegible][illegible]

وان لم يتركه وفادوله وورثه احوار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعا لان مآلات عبد الجار يربى القصاص الكائن في حلقه من حق العهر
اذا مات ولم يترك وفادله كان الحق في البعض لا ينضم بالجزء واذا قتل عبد الرض في يد المولى لم يربى القصاص حتى يخرج الرض عن الرض في الرض
لا ماله فلا يربى له والرض لو تولى لم يربى على الرض في الدين فليشترط اجتماعها ليستطحق الرض برضاه قال القائل لا يربى على الرض

صاحب الكافي حيث قال في نزه الصورة ولو ترك وفادله وارث غير المولى فلا قصاص وقال في الصورة الآتية وان لم يترك وفادله ورثته احوار
ولا وجب القصاص للمولى عند جرحه فان قلت الرقيق لا يكون فاشا لان الرق اعدا لاسرار الاربعة التي تمنع عن الارث كما تقر في علم الرض فلا استغنى
الى تقدير الوارث بالحيث لا وجب له لا شارة يكون الرقيق ايضا وارثا طاعت الماد بالوارث ههنا من كان من شاة ان يرث والرقيق كذلك لا يرث
عند زوال الرق عنه لان يرث بالفضل في حق التقدير بالحرية ولا يلزم ان لا يتم تقدير الورثة بالاحرار في اصوله الاربعة ايضا مع اشتباها بينه
اكتساب بل في اصل الجاهل المصنف الامام الرضا في قوله وان لم يترك وفادله وارثا احوار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعا قال صاحب النائية
لم يتركها اذا مات ولم يترك وفادله وارث له وله ورثة ارفع عدم القادة في ذكره لان حكم حكم المذكور في الكتاب استغنى
اقول هذا الكلام قال من التحصيل لان كون حكمه حكم المذكور لا يقتضي عدم القادة في ذكره بل يكون بيان
كون حكم المذكور معين القادة في ذكره الا يرى ان اكثر المسائل المذكورة في ابواب هذا الكتاب وفصوله تحت الاحكام من انه لا يربى لان
يستغنى بذكر بعضها من كذا لا على ان يخص من له ورثة احوار بالذكر بشرط كون الحكم في غير المذكور خلافا حكم المذكور على قاعدة كون المذكور
في الروايات كما ذكرنا من قبل فلا يلزم بيان شيء يميزه كون الحكم في المذكور حكم المذكور بالوجه في القادة من ترك ذلك ان يقال ان الحكم المذكور
ههنا معلوم من حكم المذكور بالولاية على طريقه ولا انفس فانه اذا وجب القصاص للمولى وحده في قولهم جميعا اذا كان له ورثة احوار خلافا
بوجب القصاص للمولى وحده فانه اذا كان له ورثة احوار فلا يكون له وارث اصلا اذ كان له ورثة احوار فلا يكون له وارث اصلا اذ كان له ورثة احوار
فان لا يربى في البعض لا ينضم بالجزء قال القائل في غايه البيان قال القدوري في شرح مختصر الكافي وليس هذا كالعبد بل بعض بعض اذ مات عاجزا
لا تذكروني المنتقى عن ابى حنيفة ان القصاص لان عجز المالك لا يمنع من القصاص وكما سألنا المكن وموت لم يمتق لم يمتق بقية فالقولى يتق القصاص
في بعضه بالولا وبعضه بالملك فلا يشترط الاتفاق بسببين متلفين انتهى اقول فيه نظر لانه قد مر من قبل ان اصل الى حنيفة والى يوسف بن
هوان اختلاف السبب الذي لا يضي الى التنازع ولا الى الاختلاف الحكم لا يلا في به ولذا كان للمولى القصاص عند جرحه اذا قتل كما
هو وليس له وارث سوى المولى وترك وفادله في حق تعميل عدم وجب القصاص عند ابى حنيفة في مسألة منتقى لبعض اذ مات عاجزا بان
المولى يتق القصاص في بعضه بالولا وفي بعضه بالملك فلا يشترط الاتفاق بسببين متلفين اذ لا انصاف الى التنازع على مقتضى هذا التعليل ولا
الى اختلاف الحكم فمن اين لا يشترط الاتفاق عند جرحه واختلاف السبب ثم اقول لعل مراد المصنف بقوله لا يربى منتقى لبعض اذ مات
ولم يترك وفادله اذا كان له وارث غير المولى يرثه ما يذكر في الفتاوى المسئلة في نزه قوله وان لم يترك وفادله ورثه احوار الى آخره فيمنع
تقسيم الجمل المصنف في تعميله فله لان انتفى في البعض لا ينضم بالجزء بان يقال فالقولى يتق القصاص في بعض المملوك بالملك
والوارث يتق في البعض المنتقى بالارث فيكون السببان - حصين الى المقتضين متباينين باختلافه فلا انصاف الى التنازع بل تقت
قوله واذا قتل على المستوفى فلا يربى عليه من اذ انتفى قريبا لمقتضى ان يقتل امي له ولا يستيف القصاص من احوار

قال من قبل واما ما مضى من ان ذلك ان يكون القابل عند ان ينفذ في ذلك المصداق ان القصاص من ذلك المصداق
والصحيح ان يستفيد المصداق من القصاص في الاستيفاء لا في الكل ابطال في القصاص في المصداق اذ لا يمكن

ان يصلح في القصاص ان ينفذ في ان يجوز الصلح على اقل من قدر الدية فلا يخلو بالطلاق وانما جاز الصلح على المال لانه اقل من القصاص
فانما جاز استيفاء القصاص فاصبح على ان ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
فيما دونها فصلاح صاحب الحق من ذلك على ان ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
نفسه اقل من نظره ساطع في صاحب الحق من الشايع صرف الخلاف كلامه في ان ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
سائل القصاص في ان يكون الاصل من ذلك ان ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
ان يصلح بعض من نفس الشايع ايضا الى تلك الزيادة فيخرج فيا قالوا الخلاف في ان ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
المال لانه اقل من نظره ساطع في صاحب الحق من الشايع صرف الخلاف كلامه في ان ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
شكا في نفس القصاص لانه لا ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
بما ذكره الكوفي في نفسه فليس يجمع جواز ان الذي ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
من حقه على كثير من المال وتعليق جاز في القصاص لانه لا ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
فان المصالح هنا على صاحب القصاص وهو البقاء في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
نظره جاز في القصاص لانه لا ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
ذكره المصنف بقوله لانه لا ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
لاب استيفاء القصاص من قبل المصنف عند ان كان المصداق على المال لان ولاية الاب على ائتماره لما كانت نظرية كان عليه ان ينفذ
هو الا نظر له في ان يجب ان يكون الاية نظرية لا تستعمل في العمل باجور الا نظر لان خلافه ايضا حصول اصل النظر في انما
بعضه او لولاية العمل بذلك ولم يثبت اصله وولاية المصداق على المال في ان ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
منه وولاية جاز في القصاص لانه لا ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
في وجه آخر وهو في سبب الملاك من نفسه فانه من جاز ان ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
ير الى جاز في القصاص لانه لا ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
ل صاحب التناهي والكل في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
بالقضاء في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
ولا يابعد من القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس
في ان يكون في توجيهه لا في توجيهه لانه لا ينفذ في القصاص في القليل والكل في الاكثر في حال في نفسه وماذا ويجب على صاحب القصاص في نفس

[illegible]

والذي يقتضيه طريق النسخ أن يأخذ المصنف من جزئية فلسفه أو فقهيه فحينما يكتب الحكاية الواحدة أو أكثر من الواحدة فحينما يفتقر إلى ما يحتاجه من المساق
لهو غرض ذلك أن يفتقر من غير أن يقطع عن الباقي قال الشاعر في ذلك
ولهم وقيل فيهم ويهيمون فيهم قال المخرج من قوله أنه انزل من الفصل الأول في قوله
بالرغم من أن يكون انضمامه في ذلك الفصل الأول في قوله أن يفتقر إلى ما يحتاجه من المساق

[illegible]

وقتها

2.

北

4.

[illegible][illegible]

36

73

[illegible]

کتاب الہیات

قال وفي شبه العمودية مغلظة على العاقلة وكفارة على القائل وفي دينه في اول الجنات

باصله كما حصل له لم يكن الامور كذلك بما عرفت فيه ثم ان صاحب الغاية بعد ان ذكر الفرق الاولى بين نفس المريد وسفاهة حاله وسفاهة علمه انما
 يبين وقت المريد التي صورة الاندفاع التي اقول ليس بها سد بل منع كمنظرة الفسفا داو لم يغيره بل وسعت به وقت المريد في صورة الاندفاع كما
 منة القول بانحصار الاندفاع وسبب ما من الضمان فان الابداع ما يصح بعد انقضاء سبب مخالفة صاحب كبره بالاشارة في شرح الجماع اصغى كما ذكر في الجاهلية
 ودرج الداية فانه قال في الغاية وما يليق من القول في الحقيقة في ان المستعبر في حالة المريد ولو زاد واقعا في هذه المسئلة ليس السائل بالمتعبر في ذلك
 وظاهره ان المريد ليس في مسئلته لما اذمه صاحب الميراث لا في حق اللبنة بانها خارجة من نفس المريد بل في حق صاحبها وعلامة متبر في استظهاره كما اذا اظهره المستعبر
 من الغائب باحق ان يغيب على ما كانه الا ان الغاية يقول ان قولها ان بالمراد صاحبها من الغائب انما هو مجموع لان في واقعا والفرق ان
 الردة لا تجل فيقوم فكيف يصير ميراثه من الغائب انما ذكر في الجماع اصغى فاعني فان والتمتراشي والمجمل في قول في حرج الداية واما صاحبها
 حالة المريد كما في هذه المسئلة وكذا مسئلة المريد على ما ذكر في مسئلة المريد ثم عرفت وكذا في مسئلة المريد على ما ذكر في مسئلة المريد ان
 مسلما فانه ان بالمراد اصغى ميراثه من الغائب ولو زاد قال يصير بالمراد انما هو بالمراد وانما يصح بعد انقضاء السبب وبغضينة في قول
 بالمراد لا يصير ميراثه من الغائب في وقت المريد لان الردة لا تجل فيقوم فكيف يصير ميراثه من الغائب انما ذكر في الجماع اصغى فاعني فان والتمتراشي والمجمل في قول
 قوله المريد قبل ان يصير ميراثه من الغائب انما ذكر في الجماع اصغى فاعني فان والتمتراشي والمجمل في قول
 من وقت المريد فان قيل لا يجوز له من اتلاف شيء من المتعبر في الجواب ان معنى انما في صدره ليس هو ان يصير ميراثه من الغائب بل من وقت
 المريد من جهة استناد رد الحكم الي وقت المريد عند الاتصال بالمثل وقد اشارت الي صاحبها في قوله لانه وانما انقلب المريد في اتلاف عند
 الاتصال بالمثل بطريق استناد رد الحكم الي وقت المريد كما في صدره من ذلك الوقت انتم

کتاب الدیات

قال الشارح ذكر الزيارات بعد الزيارات ظاهر للناس بما ان الحديث صدر من النبي الامم في الايام المشرفة من حياة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم
انما اقول يريد على ظاهرها الوجه الثاني فيتم في كتابنا بزيادة التصانيف بان يوضع لكل واحد منها ما قبله من كتاب الزيارات
لكون كل منها مذهب الزيارات الا ان جعل الزيارات كتابا علمية كما هو الواقع في الكتابات المحرابة في تصحيدهم بتأنيب ان بعضهم استندوا
بعد ذكر الزيارات ونحو التصانيف ويصل بالذكر قطعاً واجمع الزيارات كتاباً علمية دون ما يسان بها الزيارات فلهذا ذكره ولم يذكره اصالة
وهذا لما كثرت مسائل الزيارات وما يشاء اختتم في كل كتاب علمية لكتاب العبادات بالنسبة الى سائر شروعه والصلوة وكتاب الصلوة
بالنسبة الى سائر انواع البسج ثم علم ان الواقع في الكتاب وضع القدوس في مخصوصه وهذا الشيخ ابو الحسن الكوفي قدّم في مخصوصه كتاب الزيارات
على كتاب الزيارات والشيخ ابو جعفر الطوسي قدّم التصانيف على الزيارات ولكن جعل في كتاب واحد وترجم الكتاب بكتاب التصانيف والزيارات
والا فمهم جداً التذكير بالحكم الزيارات في كتاب الزيارات ولم يسبق كتاب الزيارات استعماله على هذه الاحكام الزيارات هي الزيارات فان التصانيف
لا يجب الا بعد الحسن والذرية يجب في شبه العمود في الخطا وفي شبه الخطا وفي النقل بسبب وفي المحاماة ان يكون في الزيارات مع جانب الذرية
في نسبة الكتاب اليها فمن البديهي مصدر رضى القائل المقتول انما حمل ولي المال الذي هو قبل مقتل شرع في ذلك المال بالذرية نسبة اليها

[illegible]

56

باب في معرفة الوصية ما يجب لزوم ذلك وما يستحب منه وما يكون مرجع عاغة

والوصية بهذا المعنى هي الحكم بعلميا بانها مستحبة غير واجبة وان القياس في ابي جازة افضل من ان يكون واجب المسائل مثل سلكة الوصية بمقتضى التدرج
 حقوق العباد والمسائل المتعلقة بالوصية المذكورة في كتاب الوصايا بطريق التفصيل لكن التحقيق ان هذا القاطع كما انما هو موقوف في اشرع للمعنى المذكور
 فيه ايضا طلب شيء من غير ما يفعله بمراتبه فمقتضى نهي عن بسوء شئح الاسلام غير اذاده لكن يشترط احتمال لفظ الايضاح باللام في المعنى الاول
 وبالي في المعنى الثاني فيصير ذلك كالمسائل المذكورة على انما من رفع المعنى الثاني لانه سبيل التفصيل الى هنا لفظ القول بامره تحقيقا ليس بشي اما اول
 فالتام التي يكون من نوع الشيء كالمسائل المذكورة انما هي المسائل المتعلقة بالوضع دون مسائل الوصية بمقتضى الله تعالى وحقوق العباد وان احتمال
 لفظ الايضاح باللام بالي يقال اوصى بحق الله تعالى بالحقوق العباد ولا يقال اوصى بالمال كما لا ينبغي ان يفتى امره التفصيل في حق ملك المسائل من مسائل
 التي ذكرها من قبل اذ لم يشك في شيء من المعنيين المذكورين قط انما ناطق مسائل التبرعات الواقة من الانسان في مرض موته بطريق التكميل
 ايضا في كتاب الوصايا ومنها ما يستحق في المرض كما ينبغي في الكتاب لا ريب في عدم شمول شيء من المعنيين المذكورين لشيء من تلك المسائل فبقي امر
 التفصيل في حق ملك المسائل كما بالنظر الى ذلك المعنيين حافض ان كان ارتكاب جميعها في لفظ واحد يتناول جميعها مع عدم علمه لم يشك
 حذرنا تحقيقا بان ما يقتضيه كما عدم ذلك انما هو قول الوصية في بعض من امر التفصيل في حق المسائل التي ذكرها ذلك القائل من معنى الوصية بشرط
 صاحب الميراث حيث قال وما بيان معنى الوصية فالوصية اسم لما اوصى به الموصي في مال له موقوف وقيل منه ما ذكره صاحب الوفا حيث قال هي ايجاب
 بعد الموت فانهما يشهدان بذلك المسائل حيث لا لا ينبغي على التام والوصية في بعض من امر التفصيل في حق مسائل كتاب الوصايا كما لا بأس من العلاقات و
 المتبرع من معنى الوصية بشرط على ما قلناه صاحب لاشياء من الايضاح حيث قال في الايضاح الوصية ما اوصى به الموصي في مال له موقوف او غيره
 الذي مات فيه انتهى فافهم كما لا يخفى على جميع ما ذكر في كتاب الوصايا انما لا ينبغي على ذي مسكنة ثم ان سبب الوصية سبب سائر التبرعات وهو اذاده تخصيصا في كل
 فم الدنيا ووصول الضرعات المعاني في المعنى وشرا لفظا كون الوصى اطلاق للتبرع وان لا يكون مديونا وكون الوصى له ما وقت الوصية وان لم
 يكون مديونا حتى اذا اوصى بالخيرين اذ كان موجه واحدا عند الوصية فصحيح والافلا فانما يعرف حقيقة في ذلك الوقت بان ولدت قبل ستة اشهر حيا وكذا
 وجب اجتماع ان الوصية للعوارث لا يجوز لها باجادة الورثة وان لا يكون قائما وكون الوصى به شيئا قابلا للتسليم من الغير فمقتضى مقتضى الوصية
 الوصى سواء كان موجه في حال او بعد وفاته وان يكون بمقتضى الثالث حتى انما الاتصاف في اولى الثلث كذا في انسانية ونسب العتاة ايضا
 بطريق الامكان اقول في قصور على مثل آداب الافلا من غير انما ان لا يكون الوصى مديونا بدين او تعقيب بان يكون الدين مستقرا قبل وفاته
 الاصله عند الدين لا يرد من عدم الدين بل في الدين وفيه ما لا يخفى على من يشاء من ذلك اقول في اوصية والشرط لا يوجد او وقت الوصية
 لا يكون في اية الاثر في نحو جعلوا الميراث على الورثة من ستة اشهر حيا وذلك ما قلنا على وجه الحقيقة في الوصية لانه حي في تلك الوقت كما لا يخفى على من يلاحظ
 في المرحوم اقول في كون من كان له كذا في عاتق ميراثه غير ان ذلك الميراث ان يكون الموصى له حيا او ميتا في الوصية مدني فمقتضى الوصية ان يكون حيا
 ان يكون موصى به بمقتضى الثلث لا ما عليه بولس بدي على الميراث فان لم يكن في ذلك فاما ما قلناه من ان لا يكون له ميراث في الورثة وان ما بعده مقتضى
 جملته لا يرد في جميع وصية في اولى الثلث حتى في جميعها كما لا يخفى في نحو جعلوا ميراثه من ستة اشهر حيا فيكون له ميراث في الورثة وان ما بعده مقتضى
 باب في معرفة الوصية ما يجب لزوم ذلك وما يستحب منه وما يكون مرجع عاغة

فقال ابو يوسف لا يكون جرمه عاين الجرم ففي احوال ما يجوز دفعه في الناس واما حال ما لا يجوز ان يكون له رجوع

في قوله لا يتنازلوا اسم الجارية مع اشتداد من الجارية وان يكون ذلك قياسا على ذلك ولا يتنازلوا على حصة بنتها وان كان في حصة بنتها ما لم يكن في حصة بنتها
 كين يتم الا يتنازل جرمه متناول اسم الجارية على حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 المتنازل او اخرج من غير اهل البيت او اجدد الكلام كما انما صاحب التوضيح وقال في حصة بنته في باب الاشتناء من كتاب الاقرار بالاشياء والاولاد والذوات
 والحفظ على كل حال من التبرير فتناول مصاد الكلام مستثنى مما لا يرد في الاشتناء او الحقيقة التي هو المتصل والاشياء نصية الاشتناء وما ذكره في حصة بنتها
 سمي على كونه مصلح في حق ان يقال ان نصية الاشتناء وان كانت بمنزلة في الانتقال الا ان اشتناء رقيقته اصطلاحية في التبيين مما كان نص عليه صاحب التوضيح
 في فصل الاشتناء في حصة بنتها او اجدد الاشتناء المذكور في حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 يدر كلامه السابق وفيه اشارة الى ما يقال لكل من يدر في حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 اتقى ما ذكره من قبله في فصل الاشتناء او اجدد الاشتناء المذكور في حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 ان المراد من اشتناء ما لا يتنازلوا على حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 ولا يتنازلوا على حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 قبله المتنازل، اي ما لا يتنازلوا على حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 كما ان في حق حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 قبله نصية المتنازل او اجدد الاشتناء المذكور في حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 فاما لم يكن من اشتناء او اجدد الاشتناء المذكور في حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 فخطه ولو لم يكن من اشتناء او اجدد الاشتناء المذكور في حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 عند قتال خان قتل في حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 من قولهم لا يتنازلوا على حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 لا يتنازلوا على حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 فاما الجليل من نصية المتنازل او اجدد الاشتناء المذكور في حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 فيما لا يلزم الجليل ذلك مثلا او اجدد الاشتناء المذكور في حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 كما لم يكن من اشتناء او اجدد الاشتناء المذكور في حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 انما قدس التبرير من اول الكلام ما ذكره في اشتناء الاشتناء او اجدد الاشتناء المذكور في حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 في حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 من الموصية بغير حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو
 ان يكون رجوعه في حصة بنتها لعلنا نسمى الاشتناء بشفقة غلات ذلك خفي منه فهو الاخراج جلاتنا وصدرا الكلام كما هو

الاشياء

الاشياء

باب الوصیه للأقارب وغيرهم

قال في وجوب الوصية لمن لم يترك ما يملك من أمواله في حياته من غير وصية... قال في وجوب الوصية لمن لم يترك ما يملك من أمواله في حياته من غير وصية...

والذي فيه ترك ما لا يقع موت أو عجز في الطريق وجب الوصية... قال في وجوب الوصية لمن لم يترك ما يملك من أمواله في حياته من غير وصية...

الأقارب من نسب أو سبط أو سبط

باب الوصية للأقارب من نسب أو سبط أو سبط... قال في وجوب الوصية لمن لم يترك ما يملك من أمواله في حياته من غير وصية...

کتابخانه

استاذنا في كماله

۱۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

